واقع وتداعيات الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا[1]

ملخص:

ضربت موجة الهجرة غير الشرعية سواحل أوروبا وحدودها، وخلقت زلزالاً قوياً على كل المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع تداعيات تتجاوز القارة حيث تمثل حجم الأزمة الإنسانية التي تؤثر على القيم الإنسانية بشكل عام. كشف "تسونامي المهاجرين" عمق التحديات التي تهدد الاتحاد الأوروبي وتماسكه، مع وجود اختلافات واختلافات في مواقف دول أوروبا الشرقية ودول أوروبا الغربية من التعامل مع الهجرة، ومخاوف من أن يؤدي تدفق المهاجرين إلى صعود قوى اليمين المتطرف وكراهية الأجانب. يتضمن نهج الاتحاد الأوروبي في التعامل مع ظاهرة الهجرة النظامية أو غير النظامية قضيتين: أولاً، انخفاض عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي وحاجتها إلى الاعتماد على المهاجرين ذوي الخبرة والكفاءة العملية والعلمية لسد هذه الفجوة. والثاني هو الارتباط بين ظاهرة الهجرة ومجموعة من التحديات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية. توصلت الدول الأعضاء في الاتحاد إلى استنتاج مفاده أن الأدوات التي يستخدمونها في مجال إدارة الهجرة على المستوى الوطني لم تعد كافية بسبب تطور عمليات التكامل والتكامل الأوروبية التي بدأت في الخمسينيات والقرن الماضي.

مفتاح الكلمات: الهجرة الغير شرعية– الاتحاد الاوروبى– واقع الهجرة– تداعيات الهجرة غير الشرعية.

[1] الباحث: على احمد على محمد صقر

Abstract:

The wave of illegal immigration has hit Europe's coasts and borders, creating a powerful earthquake at every social, economic and political level, with repercussions that extend beyond the continent and represent the scale of the humanitarian crisis affecting human values in general. The 'migrant tsunami' revealed the depth of the challenges threatening the European Union and its cohesion, with differences and differences in the attitudes of Eastern European and Western European countries on dealing with migration, and fears that the influx of migrants could lead to the rise of far-right and xenophobic forces. The EU's approach to dealing with the phenomenon of regular or irregular migration includes two issues: first, the low population of EU countries and their need to rely on migrants with practical and scientific experience and competence to fill this gap. The second is the link between the phenomenon of migration and a range of security, economic and social challenges. The member states of the Union have come to the conclusion that the tools they use in the field of migration management at the national level are no longer sufficient due to the development of European integration processes that began in the fifties and the century.

Key words: illegal immigration - the European Union - the reality of migration - the repercussions of illegal immigration.

واقع وتداعيات الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أكثر الظواهر البشرية تعقيداً، بتنوعها ودوافعها وتوجهاتها، وتأثيرها على الدول المضيفة يشكل عبئاً أمنياً واقتصادياً. لذلك تسعى الدول، من خلال المنظمات الإنسانية، إلى الانخراط في تقنين الهجرة. يُعد الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسية لمعظم المهاجرين من دول شرق العرب ودول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يسمح قانون الاتحاد الأوروبي بطلبات اللجوء الإنسانية والسياسية ويوفر لطالبي اللجوء مرفق إقامة وعملية لم شمل الأسرة بناءً على سياسة الهجرة واللجوء التي طورتها الاتحاد في عملية التكامل والتعاون بين دوله.

من المشاكل الرئيسية التي شهدتها العديد من الدول المتقدمة تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية. تفاقمت هذه الظاهرة في بداية القرن الماضي بسبب الفقر ونقص فرص العمل والقمع السياسي والديني والعرقي ، ثم زادت العولمة من حركة الناس ووسعت مناطق البلدان المعنية ، حيث استقر واحد من كل ٣٥ مهاجرًا في البلاد. بلاده ، شعوب القارة الأفريقية هي من أكثر دول العالم عرضة للهجرة ، خاصة من شمال إفريقيا ، لأن المهاجرين عادة ما يذهبون إلى أوروبا للعيش والأمان في البحث عن ظروف معيشية كريمة.

تشكل الهجرة غير الشرعية في العالم الأوروبي مخاوف تتعلق بأمن الهجرة خاصة للمواطنين السابقين. بداية من تفجيرات نيروبي ودار السلام ، وحتى ١١ سبتمبر ، وما تلاها من رعب ، إلى أحداث "ضواحي باريس" الفرنسية ، دفعت هذه الحقائق صانعي السياسة الأوروبيين إلى إثارة قضية الهجرة والهجرة مرة أخرى ، وتضييق الخناق على إجراءات الهجرة. البوابات ، حيث تكمن أخطار الإرهاب والجريمة المنظمة بين المهاجرين غير الشرعيين ، الأخطار التي تتزايد

في أحضان المهاجرين أنفسهم. من هذا المنطق ، يبدو أن الغرب لا يعارض الهجرة إلا لأسباب أمنية موضوعية.

لذلك، يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على حجم الهجرة غير الشرعية في العالم ، وخاصة إلى أوروبا، وتأثير الهجرة غير الشرعية من منطقة البحر الأبيض المتوسط وأبعادها، لا سيما على الصعيد الأمني والاقتصادي والديموغرافي والسياسي. احتمال أن تهدد هذه الهجرة وحدة الاتحاد الأوروبي وتخرق اتفاقية "شنغن" وتحول العمل على المعابر الحدودية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي.

١ـ أهداف الدراسة:

لهذه الدراسة عدة أهداف عملية واجتماعية يقصد من خلالها تسليط الضوء على حجم وتيارات الهجرة الغير شرعية لاوروبا، تتمثل فى:

- معرفة الحجم الحقيقي لمعدل الهجرة من الجنوب الي القارة الاوروبية.
- التطرق الي اهم المناطق التي يعيش فيها اللاجئون والنازحين قسرا حول العالم.
- حصر متوسط الوفيات الناتجة عن الهجرة الغير شرعية حول العالم.
- معرفة التوزيع الديموغرافي للمهاجرين الدوليين.
- دراسة منطقة البحر الابيض المتوسط كمنطقة عبور رئيسية للماجرين من حيث المخاطر واعداد المهاجرين ونسبة الوفيات .

٢ـ أهمية الدراسة:

تستند أهمية الدراسة إلى عدة أسباب لعل أبرزها:

- رسم خريطة بيانية واحداثية وافية لمناطق جذب المهاجرين والمناطق المصدرة لهم مع تسليط الضوء علي الاسباب التي تؤدي الي الهجرة

- كما تأتى أهمية الدراسة في اعتمادها علي توضيح تداعيات الهجرة علي دول الواجهة، والتغيرات التي تحدثها وصول اعداد كبيرة من المهاجرين ذوي المناطق والثقافات والعادات المختلفة، وتسليط الضوء الي الاحصائيات المختلفة والمتنوعة من حيث مناطق الجذب للمهاجرين وطرق الوصول الي تلك الواجهات والمخاطر التي يتعرض لها المهاجرون.

٣- إشكالية الدراسة:

تتعلق إشكالية البحث بأن أوروبا هي "قارة المهاجرين" وبينما تميل معظم الدول الأوروبية إلى اعتماد تدابير تحد من تدفق المهاجرين، وتقييد التدفق، فإن اقتصادات هذه البلدان، وخاصة الدول الأوروبية، لا تعاني من تدفق المهاجرين. من العمالة الرخيصة، لا يمكن لجنوب البحر الأبيض المتوسط أن يعمل بشكل فعال. تشهد دول الاتحاد الأوروبي حالياً تغييراً جوهرياً في التكوين الديموغرافي (زيادة متوسط العمر المتوقع)، الأمر الذي يتطلب سياسات تهدف إلى سد العجز المتوقع في قطاعات معينة من الاقتصاد (السماح بقدر أكبر من الهجرة وتنقل العمالة الماهرة). ومع ذلك، فقد تأثر هذا الاتجاه المتوقع بشدة بالأزمة الاقتصادية في أوروبا وعداء القارة المتزايد للأجانب والمهاجرين، مما جعل الأحزاب اليمينية في طليعة التعبير عن هذا الاتجاه في المشهد السياسي الأوروبي اليوم، وفقًا لآخر مايو ٢٠١٤. نتائج الانتخابات البرلمانية الأوروبية .في عام ٢٠٠٤، بلغ هذا ذروته في زيادة غير مسبوقة وغير متوقعة في الهجرة إلى المملكة المتحدة.

أما الاشكالية الثانية فتتجلى في التسارع غير المسبوق في الهجرة من دول الشرق الأوسط وأفريقيا إلى أوروبا في أعقاب ما يسمى بثورات الربيع العربي ، الأمر الذي دفع معظم قادة دول الاتحاد الأوروبي إلى التفكير في اتخاذ إجراءات استراتيجية للتعامل مع هذا التدفق غير المسبوق. الهجرة. أدت ثورات الربيع العربي إلى هجرة دول شمال إفريقيا إلى أوروبا بطريقة غير مسبوقة في تاريخ البشرية. يكفي أن نقول إن إيطاليا وحدها استقبلت أكثر من ٢٦ ألف

مهاجر من دول شمال إفريقيا في الأشهر الأربعة الأخيرة من العام ، بزيادة قدرها ٨٢٣ بالمائة مقارنة برقم العام الماضي.

٤- تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على تساؤل محورى مفاده:

ما هو واقع وتداعيات الهجرة الغير شرعية إلى أوروبا ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيسى تساؤلات فرعية أهمها:

- ما هو واقع الهجرة الغير شرعية الي اوروبا؟
- ما هو حجم وتيارات الهجرة الغير شرعية؟
- ما هى أهم مناطق الهجرة غير الشرعية في العالم؟
- ما هو عدد وفيات المهاجرين غير الشرعيين في العالم؟
- ما هو حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط؟
- ما هى تداعيات الهجرة الغير شرعية على أوروبا؟

٥- مناهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: حيث يهدف هذا المنهج إلى تحقيق الفهم الدقيق، والإحاطة بالأبعاد الواقعية للظواهر والموضوعات. وبناءا علي ذلك فالقواعد الأساسية التي يبني عليها المنهج الوصفي هي تحديد الظواهر المراد بحثها، وجمع المعلومات الدقيقة عنها وفحصها ودراستها، ومحاولة الإحاطة بكم كبير من الأبعاد والعلاقات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة للإنتقال من مستوى الفهم البسيط إلى المستوى المركب، وما يرتبط بذلك من صياغة عدد من النتائج والتعميمات والتوصيات التي ترشد عملية البحث، وذلك من خلال محاولة وصف، وتحليل ظاهرة الهجرة الغير نظامية، واثرها على الدول المستقبلة لها

و تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أكثر الظواهر الإنسانية تعقيداً نظراً لتنوعها، وتعدد دوافعها واسبابها واختلاف اتجاهاتها، ولما لها من أثار على الدول المستقبلة لها، مما دعا الدول الى وضع ضوابط و تقنين الهجرة ضمن أطر قانونية وشرعية، بحيث يكون للدولة القدرة والمعرفة لما يدخل دولها من المهاجرين، لأن ذلك يشكل عبئاً أمنياً واقتصادياً على الدول الأخرى، لذلك سعت الدول، وعن طريق المنظمات الإنسانية، إلى المشاركة فى تقنين الهجرة.

اولاً: واقع الهجرة الغير شرعية الى اوروبا.

لقد شهدت العديد من الدول المتقدمة إشكالية كبيرة حيال تنامى وتعاظم ظاهرة الهجرة غير الشرعية. حيث تنامت هذه الظاهرة في بدايات القرن الماضي بفعل الفقر ونقص فرص العمل والقمع السياسي والديني والعنصري في دول المهاجرين، كان لهذا التطور تأثير عميق على المشهد الإجرامي في أوروبا ، حيث زادت الشبكات الإجرامية بشكل كبير من مشاركتها في تهريب المهاجرين. حيث استخدم أكثر من ٩٠٪ من المهاجرين المسافرين إلى الاتحاد الأوروبي خدمات التيسير. في معظم الحالات ، تم تقديم هذه الخدمات وتقديمها من قبل الجماعات الإجرامية.[٢]

كما تستغل الشبكات الإجرامية يأس المهاجرين الذين يسعون إلى الهروب من النزاع المسلح والاضطهاد والحرمان[٣]. ثم أتت العولمة لتزيد وتفاقم حركة البشر وتوسع رقعة البلدان المعنية بهذه الظاهرة، حيث يوجد في بداية الألفية الثالثة مهاجر واحد من بين 35 مستقراً في بلده، ولقد كانت شعوب القارة الأفريقية من أكثر الدول علي مستوي العالم

[٢] تستفيد شبكات الجريمة المنظمة ورجال الأعمال الإجراميون من الهجرة الجماعية. في عام ٢٠١٥ ، تشير التقديرات إلى أن الشبكات الإجرامية المتورطة في تهريب المهاجرين قد حققت مبيعات تتراوح بين ٣ و ٦ مليارات يورو. تعمل هذه الأرباح على تقوية الشبكات الإجرامية ولها تأثير سلبي كبير طويل المدى على الاقتصاد الأوروبي.

[3] David Joni, “Facilitation of Illegal Immigration”, Council of the European Union ،20 Jan 2022, p. 14.

تعرضاً للهجرة، وخاصة الهجرات القادمة من شمال أفريقيا، حيث يتجه المهاجرون عامة إلى أوروبا بحثاً عن ظروف حياة كريمة على المستويين المعيشى والأمنى.

وقد دفعت العولمة الاقتصادية إلى تغيير اتجاهات الهجرة، فأصبحت بلدان مثل سنغافورة وإندونيسيا لم تكن وجهة للمهاجرين من قبل اصبحت محط أنظار الباحثين عن العمل من الهند والصين وباكستان، وأصبح المشرق العربي- خاصة البلدان الخليجية- مقصداً من قبل المهاجرين من الفلبين وسريلانكا وغيرهما.

ولقد سببت الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، بشكل خاص، إشكاليات أمنية من قبل المهاجرون على المواطنين الأصليين. وقد ساهمت الأحداث المتلاحقة، والمتسارعة المرافقة للعولمة في توسيع الفجوة بين الدول الغربية المتقدمة اقتصادياً، ودول العالم الثالث المتخلفة اقتصاديا ابتداءً من انفجاري "نيروبي" و"دار السلام" مروراً بأحداث ١١ من سبتمبر وما تبع ذلك من عمليات إرهابية وصولاً إلى أحداث "الضواحي الباريسية" في فرنسا، لذا فإن كل هذه الوقائع قد حفزت صناع القرار الأوروبيين على إثارة قضية الهجرة والمهاجرين من جديد، ووضع الإجراءات الاحترازية الخانقة على منافذ الهجرة، باعتبار ان الهجرة غير الشرعية يكمن في داخلها خطر الإرهاب والجريمة المنظمة، التي تنمو وتتعاظم في أحضان الهجرة نفسها. ومن هذا المنطق بدا وكأن الغرب سيحارب الهجرة لأسباب أمنية موضوعية فقط.

١- حجم وتيارات الهجرة الغير شرعية.

شهدت الفترة الأخيرة منذ أواخر القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرون زيادة في حركة الأشخاص تفوق حركتهم في أي وقت مضى. حيث تشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة انه خلال كل ثانيتين هنالك احتمالية تنقل شخص من منطقة إلى منطقة أخرى، حيث بلغ عدد المهاجرين الدوليين في اواخر سنة ٢٠١٧ أكثر من ٢٥٨ مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم بنسبة نمو ٢.٣% في المتوسط منذ سنة ٢٠١٠ حيث كان يبلغ عدد المهاجرين ٢٢٢ مليون مهاجر في مختلف مناطق العالم، كما يتوزع عدد

المهاجرين الدوليين ٥٢% هي نسبة الذكور ٤٨% إناث. وعلى حسب آخر تقديرات المفوضية السامية لشؤون الهجرة واللاجئين فإنه بحلول نهاية عام ٢٠١٨ اضطر أكثر من ٦٥.٦ مليون شخص إلى النزوح في جميع أنحاء العالم نتيجة الاضطهاد السياسي والصراع القبلي والاثني وانتشار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان بالاضافة لعوامل اخري. وهناك حوالي ٢٢.٥ مليون لاجئ: ١٧.٢ مليون تحت ولاية المفوضية السامية لشئون اللاجئين، كما تضمن الرقم العالمي أكثر من ١٠ ملايين شخص في العالم هم من عديمي الجنسية – بدون– وأكثر من ١٨٩٣٠٠ أعيد توطينهم على الأقل خلال سنة ٢٠١٦ فقط، حيث يعيش اللاجئون والنازحون قسراً حول العالم[4] في أهم المناطق التالية كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (١)

أهم المناطق التى يعيش فيها اللاجئون والنازحون قسراً حول العالم

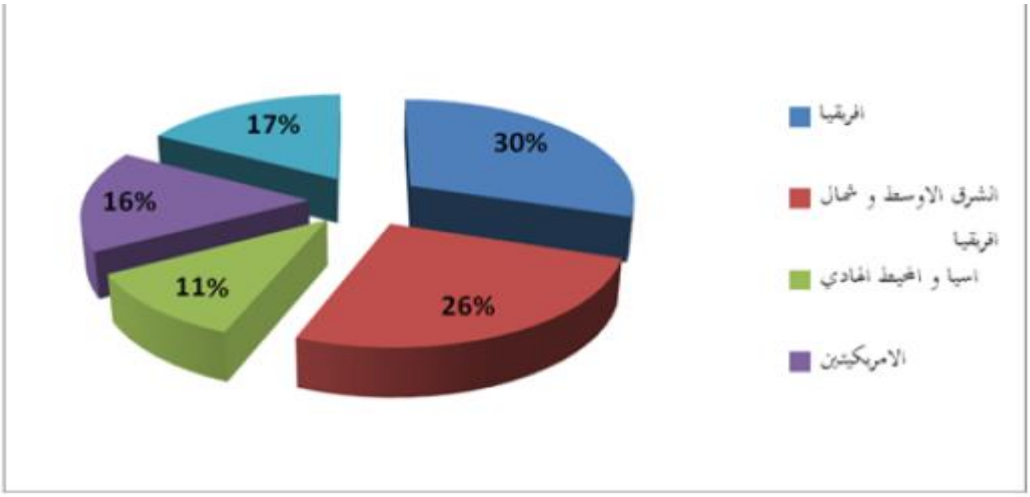

Source. United Nation High Commissioner for Migration and Refugees 2018

[4] International Organization for Migration: **World Migration Report 2018**, the Un migration Agency, Switzer land december 2017, p17.

نلاحظ من خلال هذا الشكل البياني أن قارة إفريقيا واحدة من أهم مناطق العالم التي تشهد نزوح كبير بنسبة ٣٠% من إجمالي عدد النازحين علي مستوي العالم ويعود هذا إلى ما تشهده القارة السمراء من اضطهاد وصراعات على كافة المستويات فمثلا علي سبيل المثال السودان وحدها شهدت نزوح أكثر من ٣.٣ مليون شخص من سكانها تحت اثر الحروب والصراعات الداخلية والقبلية وايضا موخرا الصراع بين قوات الجيش الوطني وقوات الدعم السريع، ونفس الشيء بالنسبة إلى نيجيريا التي شهدت نزوح أكثر من ٢.٢ مليون شخص في نهاية سنة ٢٠١٧. فالأفارقة الذين يعيشون في الاتحاد الأوروبي كانوا يشكلون ٢.٠٪ فقط من كتلة إجمالي عدد السكان. هذه الحصة تضاعفت بالفعل بشكل متزايد[٥]، وتأتي بعد ذلك معظم دول الشرق الأوسط بنسبة ٢٦%، ويتضح ذلك بنزوح أكثر من ١٢ مليون سوري منذ بداية سنوات الصراع، وهى تعتبر من اكثر دول النزوح فى العالم، حيث أجبر نصف السكان على الفرار،[٦] أضف إلى ذلك ما يشهده اليمن من حروب أهلية أدى إلى نزوح أكثر من ٢.١ مليون يمني.

أما أوروبا فكانت دائما الوجهة المفضلة لكثير من النازحين في العالم بنسبة ١٧% بحيث استقبلت ألمانيا لوحدها أكثر من ٧٢٢٤٠٠ طالب لجوء سياسي في نهاية سنة ٢٠١٧ معظمهم من سوريا وأفغانستان والعراق، أما فيما يخص الأمريكيتين فقد شهدت نسبة ١٦% حيث استقبلت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية سنة ٢٠١٧ أكثر من ٩٦٩٠٠ لاجئ معظمهم فارين من جواتيمالا، والسلفادور، وهندوراس لأسباب مختلفة من

[5] Matteo Villa, **The Future of Migration to Europe**, Ledizioni LediPublishing, Milano – Italy, 2020.

[6] A group of researchers, **Migration 2022: key events and priorities for Europe**, international centre for migration policy development, Vienna, 2013, p. 8.

بينها الاضطهاد والعنف. وأخيراً نجد اقل نسبة متمثلة في ١١% من النازحين في العالم متمثلة في بعض دول أسيا والمحيط الهادي تحت تأثير الكثير من الصراعات مثل ما يحدث في ميانمار وأفغانستان.

ونفس الشيء بالنسبة للهجرة غير الشرعية فهي ليست وقفاً على بلد دون الآخر أو زمن من دون آخر، وهي لا تعني دول معينة، ولكنها تعني كل بلدان العالم تقريباً خاصة باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا الغربية، وأستراليا انطلاقاً من دول إفريقيا، وأمريكا الجنوبية وبعض دول آسيا.

لقد وصل أكثر من ١٨٦٧٦٨ مهاجر غير شرعي إلى أوروبا سنة ٢٠١٧، حيث ٩٢% وصلوا عبر المسالك البحرية في حين 8% المتبقية وصلت باستخدام المسالك البرية وتبقى ايطاليا من أكثر الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين حيث استقبلت أكثر من ١١٩٦٣٩ مهاجراً غير شرعي خلال الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧.[٧] أما في إفريقيا فقد قدرت المنظمة الدولية للهجرة أن ما يزيد عن ٢٠٠٠٠ من المهاجرين غير الشرعيين و خاصة من القرن الإفريقي يتم تهريبهم سنوياً إلى جنوب إفريقيا وأغلبية كبيرة منهم هم صوماليين وإثيوبيين، وأكثر من ٨٠% من الهجرة غير الشرعية تحدث من الشمال الإفريقي باتجاه الدول الأوربية.

في أسيا وبالتحديد في الباكستان تشير التقديرات الاولية إلى وجود حوالي ٤ ملايين مهاجر غير شرعي تم إحصائهم منذ ٢٠١٣ وأكثر من ٥٠٠٠٠٠ مهاجر غير شرعي في ماليزيا سنة ٢٠١٦.[٨] أما الحدود البرية التي تفصل بين أمريكا والمكسيك والتي يبلغ طولها حوالي 3220 كيلومتر والتي يطلق عليها اسم "خط النار". فبقدر كثافة الحركة على هذه

[7] Nikolay Doychinov: **Migration Flows to Europe2017**,Displacement Tracking Matrix, January2018,p1.

[8] Marie Mc Avliffe , Frank Laczko:**Migrant Smuggling Data and Research,**International Organization for Migration, Switzer land 2018,p164.

الحدود فإن كل شيء يحدث في العتمة من تهريب للسلع والجريمة بكل أصنافها مما حدا بالرئيس الامريكي الاسبق ترامب الي تخصيص ميزانية كبيرة لبناء سور بين حدود الدولتين للحد من تلك الظاهرة والتي تندرج تحتها ايضا تهريب المخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود ، فلقد بلغ عدد من يتسلل سنوياً من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة غير شرعية أكثر من نصف مليون شخص.[٩]

ويقدّر عدد المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية بصورة غير شرعية بحوالي 12 مليون شخص غالبيتهم من المكسيك وأمريكا اللاتينية، حيث تبلغ نسبة المكسيكيين ٥٦% منهم، بينما تصل نسبة المهاجرين غير الشرعيين من أمريكا اللاتينية إلى 22%. ولقد اعتقلت دورية الحدود الأمريكية أكثر من ١٤٠٠٢٤ مهاجر غير شرعي مابين يناير إلى يونيو من سنة ٢٠١٧، حيث كان عدد المهاجرين الغير شرعيين المعتقلين في الشهور الست الأولى من سنة ٢٠١٦ أكثر من ٢٦٧٧٤٦ مهاجر غير شرعي، أما بالنسبة لعدد الوفيات المسجلة من ١ يناير إلى ٣١ يوليو من سنة ٢٠١٦ فقد تجاوزت ٢٠٤ حالة وفاة ليرتفع عدد الوفيات في سنة ٢٠١٧ بنسبة ١٧% أي ما يعادل ٢٣٩ حالة وفاة.[١٠]

٢- أهم مناطق الهجرة غير الشرعية في العالم:

وقد قام فريق من الخبراء المختصين بالتقسيم الجغرافي والبيانات الإحصائية التابع لهيئة الأمم المتحدة بتصنيف وتقسيم أهم المناطق الجغرافية بين خطي الطول والعرض التي تشهد ظاهرة الهجرة غير الشرعية انطلاقاً من عاملين أساسيين وهما:

---

[٩] انظر في ذلك: وارسو، "زيادة الهجرة غير الشرعية لأوروبا عبر المتوسط"، **تقرير دولى**، يونيو ٢٠٢٣.

[10] Global Migration Data Analysis Center ; **Migrant deaths on the rise on the US- Mexico border**,UKgoverment 08/2017,p1.

١. استنادا إلى المواقع الفعلية والتي تحدث فيها الوفيات واختفاء المهاجرين غير الشرعيين.
٢. استنادا إلى الموقع الفعلي الذي يصدر التقارير الخاصة بإحصائيات الهجرة غير الشرعية، والوفيات.

وقد صرحت المتحدثة باسم منظمة الهجرة الدولية بأن هذا التقسيم الجغرافي ليس ثابتاً بل هو مرتبط بتغير أو ظهور أنماط جديدة للهجرة بصفة عامة، كذلك مرتبط بتحسن وجودة البيانات الخاصة بالمهاجرين غير الشرعيين، والمهاجرين المتوفين في البحر والبر.

٣- عدد وفيات المهاجرين غير الشرعيين في العالم:

أعربت المنظمة الدولية للهجرة عن بالغ قلقها إزاء ارتفاع عدد الوفيات بين المهاجرين غير الشرعيين من مختلف مناطق العالم، وبالرغم من محاولة معظم الدول والهيئات الحكومية تشديد الخناق عن الظاهرة إلا أن الزيادة في الوفيات لا تزال في ارتفاع مستمر ومثيرة للقلق.

ولقد أوضحت عدة تقارير الخاصة بالبيانات عن عدد الوفيات، والمهاجرين المفقودين أنها لا تزال ناقصة بالنسبة للعدد الحقيقي للوفيات، ويعود هذا إلى الطابع السري للظاهرة وكذلك إلى صعوبة تحديد العديد من الهويات بسبب التحلل الشديد للكثير من الجثث وعدم وجود وثائق تحدد هوية المهاجرين غير الشرعيين سواء على الحدود البرية أو البحرية.

جدول رقم 1

بيانات إقليمية عن وفيات المهاجرين غير الشرعيين من يناير ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠١٧

المنطقة	عدد الوفيات	نسبة الوفيات
البحر المتوسط	14117	65.27 %
أوروبا	246	1.14 %
أفريقيا	3805	17.60 %
جنوب شرق آسيا	1835	8.48 %
الولايات المتحدة- حدود المكسيك	1625	7.51 %
الإجمالى	**21628**	**100 %**

المصدر: جدول من انجاز الباحث انطلاقا من معطيات منتقاة من:

Frank Laczko,Ann Singleton,Julia Black ;**Improving Data Missing Migrants** ,International Organization for Migration,Switzerland 2017,p20.

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن عدد وفيات المهاجرين غير الشرعيين، قد يتجاوز العدد ٢١٦٢٨ وفاة من يناير ٢٠١٤ إلى يونيو ٢٠١٧.

ولو تمعنا قليلا في الجدول نلاحظ أن معظم تلك الوفيات بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين تتركز في منطقة البحر الأبيض المتوسط بنسبة ٦٥.٢٧% حيث الموقع الاستراتيجي للمنطقة والذي يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوروبا، ويشهد المتوسط كل عام حوادث غرق لكثير من المهاجرين غير الشرعيين الحالمين للوصول إلى الأراضي الأوروبية. ثم نسبة ١٧.٦٠% من الوفيات تحدث داخل القارة السمراء حيث تنطلق تيارات الهجرة غير الشرعية من أقصى دول الجنوب الإفريقي مروراً بالصحراء الكبرى التي غالباً ما ينجو المهاجرين من مخاطرها، وهي نقطة عبور يصل إلى شمال القارة وتغيير الوجهة إلى الدول الأوربية تحت ظروف مناخية، وأمنية صعبة جداً، ومعقدة، ويطلق على هذا النوع من الهجرة بهجرة العبور[١١].

وتأتي نسبة ٨.٤٨% من وفيات المهاجرين غير الشرعيين في جنوب وشرق أسيا، أما نسبة ٧.٥١% تمثل نسبة وفيات المهاجرين غير الشرعيين خاصة على الحدود البرية التي تفصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك حيث كل شيء يحدث في الظلام من تهريب وجريمة على هذه الحدود. وأقل نسبة لوفيات المهاجرين غير الشرعيين نجدها في أوروبا بنسبة ١% حيث تعتبر أوروبا القبلة المفضلة لكثير من المهاجرين غير الشرعيين ومن مختلف مناطق العالم، وتبقى تحركات المهاجرين غير الشرعيين داخل أوروبا ضئيلة جداً بمقارنتها مع الهجرة غير الشرعية القادمة من باقي دول العالم، لهذا نادراً جدا ما يتنقل المهاجرون غير الشرعيون داخل دول الاتحاد الأوربي (انظر الجدول رقم ٢)

[١١] سالى محمود عاشور، "حدود تأثير الهجرة واللجوء فى النهوض الإفريقى"، **السياسة الدولية**، العدد ٢١٦، ابريل ٢٠١٩، ص ١٠٤.

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافى للمهاجرين الدوليين عام ٢٠٠٥

المنطقة الجغرافية (قارات)	عدد المهاجرين بالمليون	نسبتهم من سكان الإقليم %	المنطقة الجغرافية (قارات)	عدد المهاجرين بالمليون	نسبتهم من سكان الإقليم %
أوروبا	٦٤.١	٨.٨	افريقيا	١٧.١	١.٩
آسيا	٥٣.٣	١.٤	امريكا اللاتينية	٦.٧	١.٩
أمريكا الشمالية	٤٤.٥	١٣.٥	الأقيانوسية	٥	١٥.٢

Source: IOM, 2007.

و يتضح من تحليل تلك البيانات المدرجة بالجدول أن ٦٠% من المهاجرين بالعالم يتركزون فى اكثر الأقاليم تنمية More Developed Regions أى الدول الصناعية، بينما ٤٠% منهم فى الأقاليم الأقل تنمية أو الدول النامية، ويعيش معظم المهاجرين عبر الحدود الدولية فى العالم فى أوروبا، ويقدر عددهم نحو ٦٤.١ مليون مهاجر، ثم آسيا ٥٣.٣ مليون، ثم امريكا الشمالية ٤٤.٥ مليون، ويمثل المهاجرون ٣% من حجم سكان العالم عام ٢٠٠٧، أى يُعد ١ من كل ١٠ من السكان فى الأقاليم الأكثر تنمية مهاجراً، فى مقابل ١ من كل ٧٠ ساكن فى الأقاليم النامية أو الأقل تنمية، مما يعنى اشتداد الضغوط الحافزة على النزوح فى البلدان النامية والأقل تنمية منها.[١٢]

واستناداً إلى البيانات التي جمعتها المنظمة الدولية للهجرة، من سنة ٢٠١٤ إلى شهر فبراير ٢٠١٨، يتوضح لنا بصورة جلية حجم المأساة التي تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط، وان غالبية وفيات المهاجرين غير الشرعيين في جميع مناطق العالم تقع

[١٢] **التقرير الإستراتيجى الإفريقى ٢٠٠٧/٢٠٠٨**، "الهجرة الدولية الافريقية: الهجرة غير المشروعة واللاجئين"، الإصدار الخامس، اكتوبر ٢٠٠٨، ص ص ٣٦٠-٣٦١.

في هذه المنطقة، حيث سجلت المنظمة أكبر عدد للوفيات في حوض البحر الأبيض المتوسط سنة ٢٠١٦ كما هو موضح في الشكل البياني التالي، ليصل اجمالي عدد وفيات المهاجرين غير الشرعيين إلى أكثر من ٥١٤٣ حالة وفاة.

٤- حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية في البحر الأبيض المتوسط :

اكتست ظاهرة الهجرة غير الشرعية أهمية بالغة في حوض البحر الأبيض المتوسط، نظراً لاهتمام وسائل الإعلام بها، ومع ازدياد وكثرة انتشار جثث المهاجرين غير الشرعيين فوق سطح البحر،وقد أصبحت تلك الظاهرة تشكل رهاناً أساسياً في العلاقات خاصة بين دول ضفتي البحر الأبيض المتوسط. ومن المتوقع أيضاً أن يصبح حوض البحر المتوسط كنهر ريو جراند بين الولايات المتحده والمكسيك في أهميته بالنسبه لتيارات الهجرة غير الشرعية والسرية منها بصفة خاصة. أي يصبح ريو جراند الأوروبي Europe's Rio Grande، وتكمن أهمية البحر المتوسط بالنسبة لتيارات الهجره الى أوروبا في كونه أصبح الناقل الرئيس لتدفقات الهجرة غير الشرعية من نقاط تجميع المهاجرين على سواحله الجنوبية في الشمال الافريقي الى السواحل الأوروبية ومنها الى الداخل، مما يؤكد أهمية شمال أفريقيا بالنسبة للهجرة العربية، والافريقية إلى أوروبا، ودوره كمعبر حيوي لوصول المهاجرين الأفارقة إليها. وكانت فرنسا هي أول، وأهم محطات المهاجرين من الشمال الأفريقي وغرب افريقيا، إذ كان بها ٥٠ % من جملة المهاجرين الأفارقة (أكثر من ٣ مليون ثلثيهم من شمال افريقيا ونصف مليون من غرب افريقيا عام ٢٠٠٠) تليها إيطاليا، وقد تزايدت أعداد المهاجرين الى أسبانيا بشكل لافت في الاونة الاخيرة، وكذلك البرتغال واليونان وقبرص. بينما رصد تقرير عام ٢٠٢١ أن المانيا أولى تلك المحطات وتليها المملكة المتحدة.

و تجدر الإشارة هنا إلى أهمية الشمال الافريقي بالنسبه للهجرة إلى اوروبا سواء كان المهاجرون من بلدان الشمال الافريقي او من افريقيا الوسطى والشرقيه والغربيه وربما ما وراء ذلك. متخذين منها معابر ومحطات ارتكاز للرحيل، و للوصول للمهجر الأوروبى، سواء كانت هذه الهجرات قانونية أو غير قانونية. ومازالت تيارات الهجره تتدفق عبر شمال افريقيا الى أوروبا فيما يسمى بتهديد المهاجرين غير الشرعيين، وغير القانونيين من شمال افريقيا، ويعد هذا النمط من الهجرة من أكثر المشاكل التي تواجه محاولة قياس الاتجاهات والخصائص لأنه مرتبط بالاتجار في البشر، وتهريب المهاجرين، مما جعل الامر على رأس الأولويات السياسية في معظم الدول الاوروبية.

بالرغم مما يكتنف هذا النمط من الهجرة من مخاطر وصعوبات مازالت القوارب غير المجهزة ولا المؤهلة للابحار تعبر البحر المتوسط الى أوروبا يومياً، وهو واحد من شرايين الهجرة غير الشرعية إليها ويسمى الطريق الازرق Blue Route ويستخدم لنقل المهاجرين من شمال افريقيا الى أوروبا عبر اليونان وايطاليا وفرنسا واسبانيا والبرتغال الأكثر حداثه في هذا المجال، وقد بدأت ظاهرة الهجرة السرية عبر ما يسمى لاحقاً بقوارب الموت من الناحيه الرسميه قبل ٢٠ سنة كاملة، وتحديداً في أول ابريل ١٩٨٨، حيث غرق قارب على متنه ٢٣ شاباً مغربياً كانوا يبغون الوصول الى أسبانيا مباشرة قرب شاطئ طريفة الأسباني على الضفة الشمالية لمضيق جبل طارق، وذلك بعد إجراءات أسبانيا الصارمة للحد من الهجرة إليها، ومن ذلك الحادث تقدر الجمعيات المختصه أن عدد القتلى في منطقه جبل طارق وهو المنطقه الواقعة بين الضفة الجنوبية الغربية للمتوسط وجزر الخالدات الكناري يتراوح بين ١٠ آلاف و١٨ ألف ضحية نصفهم من دول المغرب العربي، والنصف الاخر من دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول أخرى[١٣].

[١٣] **التقرير الاستراتيجى الافريقى ٢٠٠٧/٢٠٠٨**، مرجع سابق، ص ٣٧٦.

ووفقاً لتقديرات المنظمة الدولية للهجرة تمكن قرابة ٩٠٥١ مهاجر غير شرعي من اجتياز البحر الأبيض المتوسط باتجاه أوروبا، وهذا فقط من يناير إلى فبراير من سنة ٢٠١٨، حيث اتخذ حوالي ٨٢٣٤ مهاجر غير شرعي المسالك البحرية، بينما اتخذ حوالي ٨١٧ مهاجر غير شرعي المسالك البرية. أما في سنة ٢٠١٧ قدر عدد الوافدين إلى أوروبا أكثر من ١٨٦٧٦٨ مهاجر غير شرعي، وتم انتشال أكثر من ٣١١٦ جثة من نفس السنة، وتم إحصاء أكثر من ٣٩٢٨٧٩ مهاجر غير شرعي وافد إلى أوربا سنة ٢٠١٦، وتم انتشال أكثر من ٥١٤٣ جثة، جميعهم مهاجرين غير شرعيين حاولوا الهروب عبر الحوض المميت إلى أوروبا هرباً من الحروب والأنظمة الديكتاتورية، أو للبحث عن ظروف معيشية، واقتصادية أفضل. لم تخفي عدة منظمات إنسانية، على غرار منظمة العفو الدولية، مخاوفها من أن تتخذ الأوضاع في البحر الأبيض المتوسط منعرجاً كارثياً من حيث غرق وانتشال الكثير من جثث المهاجرين غير الشرعيين، وأصبحت تلح على دعم وتكثيف الجهود وعمليات الإنقاذ للحد من هذه الظاهرة المأسوية.

وقد أفادت المنظمة الدولية للهجرة أن معظم التيارات الرئيسية للهجرة غير الشرعية غالباً ما تكون باتجاه ايطاليا، وأن معظم المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إليها بالترتيب هم من: نيجيريا، غينيا، كوت دى فوار، مالي، واريتريا. أما اليونان فمعظم الوافدين إليها بالترتيب هم من: سوريا، العراق، أفغانستان، باكستان، والجزائر، أما إسبانيا معظم الوافدين إليها هم من أصول مغربية والجزائر وغينيا وكذلك سوريا.[١٤]

[١٤] د. محمد معمر، "حجم وتيارات الهجرة الغير شرعية وأسبابها"، مرجع سابق، ص ص ٤٠٢-٤١٠.

خريطة رقم (١)

توزيع عدد المهاجرين غير الشرعيين المتوفين في حوض البحر الأبيض المتوسط من يناير إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٧.

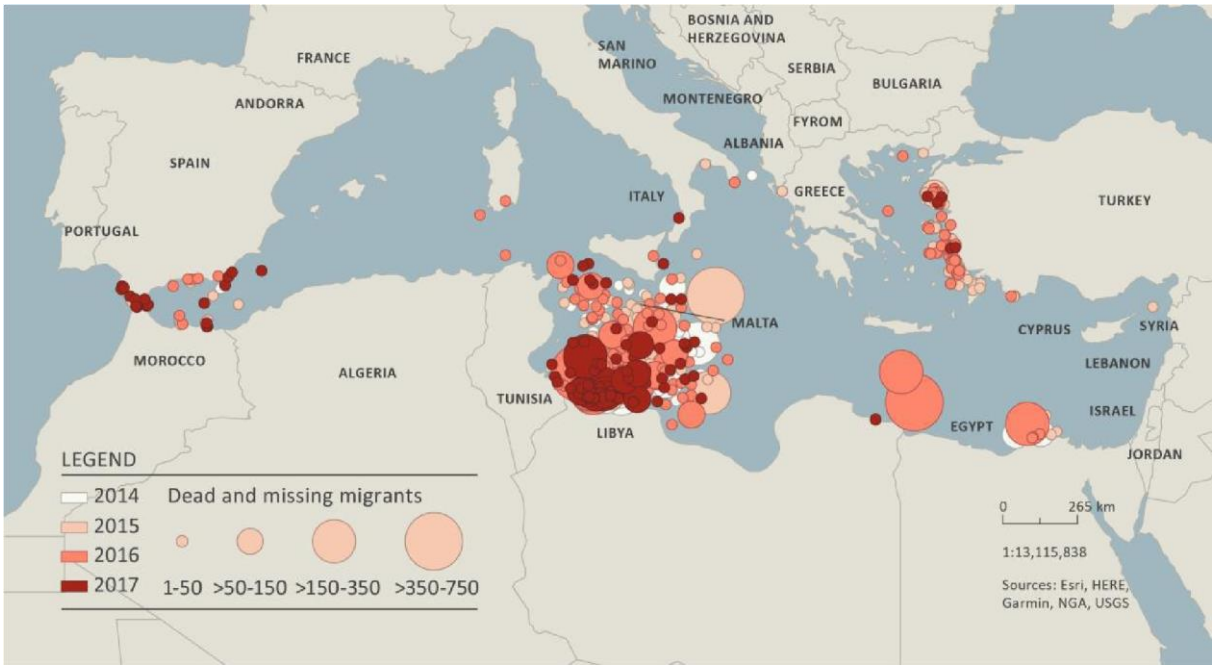

Source : International Organization for Migration's (IOM) Project, 2017.

توزيع وفيات المهاجرين غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط على حسب المنطقة الأصلية للمهاجرين:

في الفترة الأخيرة، تعددت جنسيات المهاجرين غير الشرعيين فلم تعد تقتصر هذه الظاهرة على منطقة محددة بعينها بل تعدت لأكثر من ذلك، وبعد الرواج الكبير لشبكات تهريب البشر، لتشمل العديد من الجنسيات الاخري خاصة على ضفاف البحر الأبيض المتوسط، والذي أصبح مقبرة لتدفق العديد من المهاجرين غير الشرعيين الفارين من الحروب والاضطهاد والحالمين للوصول إلى الضفة الأخرى من المتوسط. كلما ارتفع عدد الرحلات غير الشرعية

والسرية، عبر البحر الأبيض المتوسط، كلها انتهى اغلبها بكارثة مأساوية في انتشال الكثير من الجثث والبحث عن الكثير من المفقودين في عرض البحر الأبيض المتوسط.

جدول رقم (٣)

توزيع وفيات المهاجرين غير الشرعيين في البحر الأبيض المتوسط على حسب المنطقة الأصلية للمهاجرين من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٨.

المنطقة	الوفيات حسب منطقة المنشأ					
	2014	2015	2016	2017	2018 Until February .20	total
Mixen / Unknown	1587	1864	3553	2200	278	9482
الشرق الأوسط	332	374	67	14	0	787
جنوب آسيا	5	59	46	2	0	112
شمال أفريقيا	0	17	55	78	8	158
القرن الأفريقى	294	9	30	2	0	335
جنوب الصحراء الكبرى-أفريقيا	1065	1040	1108	822	115	4150
الإجمالى	3283	3363	4859	3118	401	15024

المصدر: جدول من اعداد الباحث استناداً إلى:

Global Data 2018 International Organization for Migration's (IOM)

كما هو موضح في الجدول المبين أعلاه، تم انتشال أكثر من ٩٤٨٢ جثة، والتي لم يتم تحديد هوية اصحابها وتحديد أصولهم نظراً للتحلل الشديد للجثث وعدم وجود أوارق تثبت هويتهم. ويعد عام ٢٠١٦ هو العام الأكثر دموية في تاريخ البحر الأبيض المتوسط حيث تم انتشال أكثر من ٣٥٥٣ جثة.

وتعود أصول أغلب الجثث التي تم انتشالها في البحر الأبيض المتوسط، منذ سنة ٢٠١٤ إلى ٢٠ فبراير من سنة ٢٠١٨ إلى صحراء إفريقيا الكبرى، حيث قدر اجمالي عددها بـ

٤١٥٠ جثة، فهم يمثلون غالبية المهاجرين غير الشرعيين المتوفين في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد تم انتشال أكبر عدد حوالي ١١٠٨ جثة في سنة ٢٠١٦، و يعكس ارتفاع هذا العدد إلى الصعوبات الكبيرة والمخاطرالكثيرة التي يواجها الحالم بالعبور الي الضفة الاخري من المتوسط ، والتي تحيط بظروف الرحلات غير الشرعية للمهاجرين من الصحراء الكبرى ودول جنوب إفريقيا، في اجتياز البحر الأبيض المتوسط بقوارب هشة غير صالحة للملاحة.

وتم كذلك انتشال أكثر من ٧٨٧ جثة لمهاجرين غير شرعيين كلهم ينحدرون من اصول دول شرق أوسطية، حيث تم انتشال أكبر عدد من الجثث سنة ٢٠١٥، وقدر العدد ب ٣٧٤ جثة، وتعود أسباب ذلك إلى فرار الكثير من المهاجرين، وخاصة من سوريا و العراق هرباً من الحروب الاهلية كما في سوريا والاضطهاد الطائفي كما في العراق مستعملين قوارب هشة ليكون مصيرهم الغرق في عرض البحر. وكذلك نلاحظ من الجدول رقم (٣) انه ما يقرب من ٣٣٥ جثة تم انتشالها تعود أصولهم إلى دول القرن الإفريقي، لتكون سنة ٢٠١٤ من أكثر السنوات التي تم انتشال فيها أكثر من ٢٩٤ جثة اغلبهم مهاجرين صوماليين، لتتوزع بنسب ضئيلة بقية جثث المهاجرين غير الشرعيين كبعض دول شرق أسيا وهذا ما يدل على تعدد جنسيات المهاجرين غير الشرعيين والذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط لتكون وجهتهم دول أوربا، والتي غالباً ما يصلون إليها ويكون مصيرهم الغرق في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي صنف من طرف المنظمة الدولية للهجرة ، والكثير من الهيئات الدولية بأنه من أكثر المناطق فتكاً بالمهاجرين غير الشرعيين في العالم، بالرغم من محاولة الكثير من دول الضفتين الشمالية، والجنوبية ومختلف الهيئات إلى تكثيف الجهود لمحاربة تلك الظاهرة ، الا أن عدد الجثث والمفقودين هو في خط بياني مرتفع أكثر من أي وقت مضى .

٥- عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى أوروبا سنة ٢٠١٧:

وقد أدى استمرار توافد الكثير من المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوروبي، إلى اتخاذ هذه الدول العديد من الإجراءات الاحترازية، والتدابير الحاسمة للحد من

تدفق الهجرة غير الشرعية إليها، حيث أنفقت تلك الدول الكثير من المليارات من اليورو، وخاصة في السنوات الأخيرة، إلا أن التدفق أصبح مستمر من دول الشرق الأوسط وافريقيا إلى اليونان واسبانيا، كما هو موضح في الجدول رقم (٤) لسنة ٢٠١٧.

جدول رقم (٤)

عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى أوروبا سنة ٢٠١٧

Country	Arrivals Illegal Immigrants	Proportion %
إيطاليا	١١٩٣٦٩	٦٣.٩١%
اليونان	٣٥٠٥٢	١٨.٧٧ %
أسبانيا	٢٨٧٠٧	١٥.٣٧ %
بلغاريا	٢٥٦٢	١.٣٧ %
قبرص	١٠٧٨	٠.٥٨ %
الإجمالى	١٨٦٧٦٨	١٠٠ %

المصدر: جدول من إعداد الباحث استناداً إلى:

Global Data 2018 International Organization for Migration's (IOM)

يبين هذا الجدول الترتيب التنازلي لمجموع خمس دول أوروبية، الأكثر استقبالاً للهجرة غير الشرعية، في دول الاتحاد الأوربي، حيث وصل أكثر من ١٨٦٧٦٨ مهاجراً غير شرعي لهذه الدول في سنة ٢٠١٧.

وتعتبر ايطاليا واحدة من أكثر الدول الأوروبية والتى شهدت قدوم عدد كبير من المهاجرين غير الشرعيين اليها ، بنسبة تفوق ٦٣% سنة ٢٠١٧. حيث قربها الجغرافى من ليبيا وما تشهده هذه الأخيرة من حروب ونزاعات كلها عوامل أدت إلى ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين انطلاقاً من ليبيا إلى ايطاليا، وتبقى اليونان ثاني وجهة أوروبية مفضلة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين بنسبة تفوق ١٨% من مجموع عدد المهاجرين الوافدين إلى أوروبا سنة ٢٠١٧، حيث يشهد بحر إيجيه بين تركيا واليونان العديد من الرحلات القاتلة والغير شرعية.

أما بالنسبة لإسبانيا فهي كذلك تعتبر وجهة مفضلة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين، وخاصة تلك الهجرة الوافدة من شمال غرب إفريقيا، حيث شهدت أكثر من ١٥% من عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى أوروبا من سنة ٢٠١٧. حيث تبقى بلغاريا وقبرص تستقبل عدد ضئيل من المهاجرين غير الشرعيين مقارنة بايطاليا، واسبانيا، بمتوسط ١% من العدد الإجمالي للمهاجرين غير الشرعيين في سنة ٢٠١٧، إلا أنها تبقى من أهم الدول والتي تسجل الكثير من الوفيات والمهاجرين المفقودين خاصة في جزيرة قبرص.

بينما إذا نظرنا إلى جميع دول الاتحاد الأوروبى مجتمعة، فتشير إحصاءات مكتب الإحصاء الأوروبى Eurostat إلى أن إجمالى عدد المهاجرين فى دول الاتحاد الأوروبى الخمس والعشرين بعد انضمام الدول العشر الأخيرة وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠١، يبلغ نحو ١٧.٨ مليون نسمة بما نسبته نحو ٣.٨% من إجمالى السكان فى دول الاتحاد الأوروبى، ويبلغ عدد المهاجرين فى ألمانيا على سبيل المثال نحو ٧.٣ مليون نسمة بما نسبته نحو ٩.٧% من إجمالى عدد السكان البالغ نحو ٧٥ مليون نسمة، ويبلغ عدد المهاجرين الأتراك نحو مليونى نسمة، تليها فرنسا، ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو ٣.٢ مليون نسمة بما يعادل نسبة نحو ٥.٧% من إجمالى السكان، منهم نحو مليون من المغاربة، والجزائريين تليها أسبانيا ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو ١.٥ مليون نسمة، بما نسبته ٣.٨% أغلبهم من المغرب والإكوادور، ثم إيطاليا، ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو ١.٤ مليون نسمة بنسبة ٢.٥% معظمهم من الرومانيين، والألبان والمغاربة، ثم بلجيكا، ويبلغ عدد المهاجرين إليها نحو مليون نسمة بنسبة ٩% معظمهم من المغاربة، والأتراك، أما لوكسمبورج فهى حالة غير عادية، حيث يمثل المهاجرون فيها نحو ثلث السكان معظمهم من دول الاتحاد الاوروبى.

ومن بين المهاجرين فى دول الاتحاد الاوروبى الخمس عشرة عام ٢٠٠١، كان نحو الثلث من مواطنى دول الاتحاد، فى حين مثل المهاجرون من دول ثالثة نحو الثلثين بعدد يفوق ١١ مليون نسمة، وقد بلغ عدد المهاجرين الأتراك نحو ٢.٤ مليون نسمة منهم نحو مليونى مهاجر فى ألمانيا وحدها، وتمثل كل من السويد، وهولندا، والدانمارك أعلى المعدلات من حيث نسبة المهاجرين إلى إجمالى عدد السكان. بينما بلغت عدد المهاجرين لدول الأتحاد الأوروبى فى شهرى يناير وفبراير عام ٢٠٢٢ أكثر من ٢٧٥ ألف شخص وفقاً لتقديرات وكالة فرونتكس.[١٥]

وتشهد بعض البلدان مثل ألمانيا، واليونان، وإيطاليا، وسلوفينيا، والسلوفاك نمواً سلبياً للسكان، مما يجعل للهجرة دوراً مهماً فى زيادة السكان، وفى عام ٢٠٠٢ و على سبيل المثال كان معدل نزوح وهجرة السكان فى الاتحاد الأوروبى يبلغ نحو ٢.٨ فى الألف.[١٦]والتى بلغت ٤٥ بالمئة عام ٢٠٢٢.[١٧]

تعتبر كل من سوريا والعراق واليمن، من أكبر دول الشرق الأوسط التي تشهد حالات نزوح قسري علي مستوي العالم، حيث تجاوزت الإحصاءات أكثر من ٥.٧ مليون لاجئ سنة ٢٠١٧ وأكثر من 12 مليون نازح داخلياً في الشرق الأوسط وخاصة باتجاه الدول الشرقية وهذا وفقاً لآخر تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سنة ٢٠١٧.

ولقد فر أكثر من 5 ملايين سوري إلى كل من لبنان والأردن وتركيا منذ بدأ الصراع السوري سنة ٢٠١١، (انظر الشكل رقم ٢)، وكانت مناطق الشرق الأوسط المكان المناسب لنشاط الكثير من شبكات

[15] www.frontex.europa.eu

[١٦] نقلاً عن ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الإتحاد الأوروبى"، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص ١٨٩.

[١٧] البنك الدولى ٢٠٢٣.

الشكل ٢- عدد اللاجئين بحسب البلدان الأصلية الخمسة الرئيسية في عام ٢٠١٨ (بالملايين)

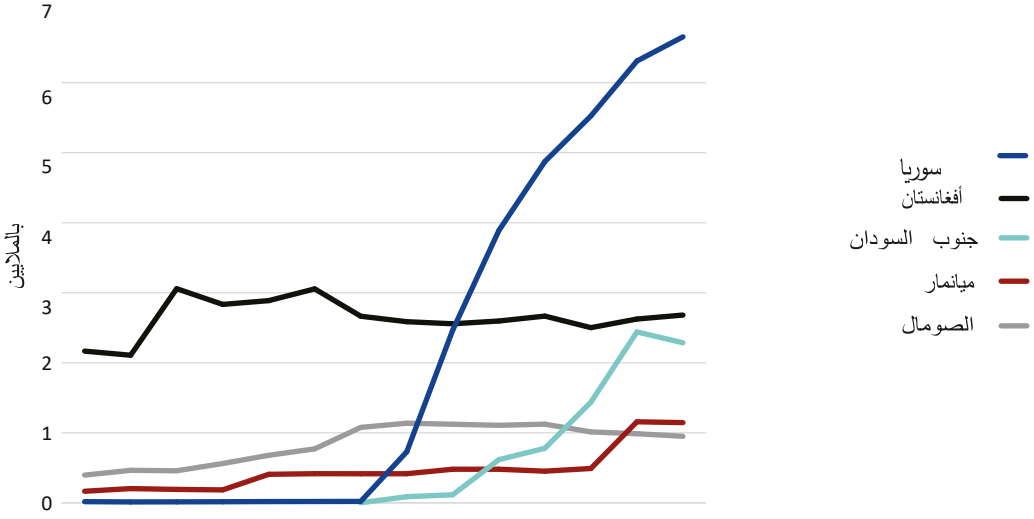

المصدر: UNHCR, n.d.a.

ملاحظة: أصبح جنوب السودان بلداً في عام 2011.

التهريب والاتجار بالبشر، مستغلين ظروف الصراعات والنزاعات الداخلية، والتي وقفت كحاجز لتحرك المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين داخل وخارج دول الشرق الأوسط، وخاصة مخارج العبور كسوريا والعراق باعتبارهما المنافذ الأكثر خطورة على اللاجئين و المهاجرين نظراً لنشاط ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية،

أما على مستوى القرن الإفريقي، فقد تم في سنة ٢٠١٦ تسجيل رقم قياسي لهجرة أكثر من ١١٧٠٠٠ مهاجر غير شرعي من إثيوبيا، والصومال متجهين إلى اليمن عبر خليج عدن، حالمين للوصول إلى المملكة السعودية، ودول الخليج، ولكن غالباً ما تتقطع بهم السبل في اليمن، ويواجهون عدة مخاطر نظراً للصراعات المعقدة والمصالح المتداخلة للدول الاقليمية في المنطقة والتي تعرضهم إلى الكثير من الانتهاكات على أيدي شبكات الاتجار بالبشر.[١٨]

ثانياً: تداعيات الهجرة الغير شرعية على أوروبا:

على الرغم من ان الهجرة تعتبر ظاهرة تاريخية ساهمت فى إعمار الأرض، ولعبت دوراً مهماً و كبيرا فى تلاقى مجموعات بشرية متنوعة الثقافات، والاعراق فى بناء حضارة إنسانية مشتركة، إلا أن هذا لا يقلل من هذا الطموح كون الهجرة فى المرحلة التاريخية المعاصرة ذات اتجاه واحد، بسبب الأوضاع السيئة فى مناطق كثيرة من الدول النامية، ولانعدام التوازن فى العالم، مما جعل المهاجرين غير الشرعيين يخاطرون بحياتهم وبكل ما يملكون، حالمين بتحقيق مستوى معيشى أفضل، والتخلص من شبح الفقر الذى يطاردهم فى بلادهم، فتراهم يأتون من مختلف الدول الافريقية إلى ليبيا عبر الحدود الجنوبية للصحراء الغربية الليبية، لينتقلوا بعدها بقوارب شبه بالية عبر البحر المتوسط، ويتوجهون فى الغالب الي شواطىء أوروبا، والكثير منهم يبحر باتجاه الشواطىء الإيطالية، فى حين يتوجه القسم الآخر إلى شواطىء اليونان ومالطا أو إسبانيا، ومنهم من وصل إلى وجهته بعد أن تم انقاذه من الغرق، ومنهم من لم يحالفه الحظ ولم ينجو، وأصبح جثة هامدة تطفو علي مياه المتوسط، هذا المشهد الدرامى الذى تجرى أحداثه قبالة شواطىء جنوب القارة الأوروبية لا يزال يتكرر كثيرا .[١٩]

ولقد تفاقمت مشكلة الهجرة الغير شرعية، خاصة فى العقد الأخير من القرن العشرين من الضفة الجنوبية للمتوسط، والتي تعتبر بوابة الجنوب الفقير، إلى أوروبا غير الراغبة فى استقبال المزيد من المهاجرين، بعد أن كانت في فترة سابقة فى حاجه ملحة إلى الأيدى العاملة المهاجرة لإعادة إعمارها بعد الحرب العالمية الثانية، بل أصبحت هاجساً وعبئا ثقيلا يؤرق بلدان الإتحاد الأوروبى، ويثير بها الكثير من الجدل لما تطرحه هذه الهجرة من مشاكل من مختلف الأنواع، وتداعيات عديدة على النطاق الاقتصادى والسياسى والاجتماعى، والديموجرافى.

[١٩] د. نادية ليتيم، د. فتيحة ليتيم، "البعد الأمنى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، **السياسة الدولية**، ١٨٣، يناير ٢٠١١، ص ٢٤.

١- التداعيات الاقتصادية.

ترتّب علي الهجرة غير الشّرعيّة آثاراً ايجابية على الدول المستقبلة الاوروبية، وأخرى سلبيه مثل الأعباء على الميزانية العامّة للدولة ، إضافة إلى أنها تؤدي إلى إدخال أعداد كبيرة من المهاجرين إلى أسواق العمل خلال فترة زمنية قصيرة، ما حذا بالاتحاد الأوروبي إلى تخصيص اعتمادات مالية اضافية بهدف السيطرة على تدفق المهاجرين.

ونوضح هنا الآثار السلبية المتمثلة فى الاتي:

أ- الأعباء على الماليّة العامّة

تضيف الهجرة غير الشرعية على المدى القصير ضغوطاً على اقتصاديات بعض الدول الأوروبية. تختلف الأرقام بحسب الدّراسات حول تكلفة تدفّق المهاجرين غير الشّرعيين على المالية العامة، غير أن هذه الدّراسات تَتَّفق على أنَّ هذه التّكلفة ضئيلة نسبة لحجم اقتصاد الدول الّتي تستقبِلهم. تَشمَل التكلفة المصاريف الأوَّليّة لتأمين الاحتياجات الإنسانيّة لطالبي اللّجوء، والمصاريف اللّاحقة المترتّبة جرّاء دمجهم في سوق العمل أو إعادة المرفوضين منهم إلى بلادهم.

وتتضمّن المصاريف الأوَّليّة تأمين المأكل، والمأوى، وكلفة المدارس، وتعلّم اللّغة، والمساعدات الماليّة الشّهريّة الّتي تبدأ من ١٠ يورو للشّخص الواحد الذي يسكن في مراكز الاستقبال وتصل إلى أكثر من ٣٠٠ يورو للّذين يتمّ إيواؤهم في منازل. تتراوح الكلفة الإجماليّة للمصاريف الأوّليّة خلال السّنة الأولى ما بين ٨ و١٢ ألف يورو لكلّ طالب لجوء[٢٠].

[20] igration policy debate report, How will the refugee surge affect the European economy, Organization for economic co-operation and development, November 2015, p 2.

تنتج المصاريف اللّاحقة عن الكلفة اللّازمة لتبيان مهارات اللّاجئين للتّمكّن، وبأسرع وقت ممكن من دمجهم في سوق العمل وتوجيههم إلى المجالات والمواقع الّتي تحتاج إليهم. يضاف إلى هذه المصاريف كلفة ترحيل طالبي اللّجوء المرفوضين، فمنذ العام ٢٠٠٠ وحتّى اليوم، أَنفق الاتّحاد الأوروبّي ما قيمته ١١.٨ مليار يورو على عمليّات التّرحيل، بمعدّل ٤٠٠٠ يورو لكلّ طالب لجوء مرفوض[٢١].

وتظهر بعض الإحصاءات تكلفة استقبال المهاجرين غير الشّرعيّين في بعض الدول الّتي تعدّ الأكثر استقبالًا للمهاجرين. إذ ارتفعت التكلفة فى ألمانيا بزيادة ٠.٥% على النّاتج المحلّي الإجمالي سنويًّا في العامين ٢٠١٦ و٢٠١٧، في حين أنَّ في النّمسا ارتفعت تكلفة المهاجرين من ٠.١% من النّاتج المحلّي في العام ٢٠١٤ إلى ٠.١٥% في العام ٢٠١٥ وارتفعت إلى ٠.٣% في العام ٢٠١٦. أمّا في السّويد، فقد زادت ميزانيّة الإنفاق على الهجرة في العام ٢٠١٦ لتصبح ٠.٩% من النّاتج المحلّي من أجل تحسين أنظمة دمج المهاجرين[٢٢].

وفي هذه الأحوال، تكون الأعباء على الميزانية العامّة مرتفعة نسبياً على المدى القصير، لكنّها تقل في حال السّماح لطالبي اللّجوء بدخول سوق العمل، أو التّسريع في اجراءات البتّ في طلبات اللجوء خاصتهم وإعطائِهم صفة لاجئ ثمّ إدخالهم في سوق العمل، وبالتّالي البدء بدفع الضّرائب المستحقة، والمساهمة في زيادة الميزانية الماليّة العامّة للدولة.

ب- التّأثير على سوق العمل

تختلف الفترة القانونيّة الّتي لا يُسمح خلالها لطالب اللجوء والذي لا يزال ينتظر الموافقة على طلبه، أي لم يحصل بعد على صفة لاجئ ، بدخول سوق العمل من دولة إلى أخرى. حيث يسمح لطالب اللّجوء في اليونان، والنّرويج، والسّويد بدخول سوق العمل بمجرّد تقديم طلب

[21] Deporting migrants since 2000, 18 June 2015, available from: http://news.yahoo.com/europe-spends-11-3-bn-euros-deporting-migrants-064015082.html, Internet, accessed 9 December 2015

[22] Migration Policy Debate Report, Op. Cit. p 2.

اللجوء، أمّا في النّمسا وألمانيا فهذه الفترة محدّدة بثلاثة أشهر، ترتفع إلى ستّة أشهر في إيطاليا وإسبانيا، وإلى تسعة أشهر في فرنسا، أمّا أقصاها ففي بريطانيا وتشيكيا حيث تبلغ هذه الفترة سنة كاملة.[٢٣]

وقد أجرت "منظّمة التّنمية، والتّعاون الاقتصادي[٢٤]" دراسة بتاريخ تشرين الأوّل ٢٠١٥ حول تأثير زيادة اللّاجئين غير الشّرعيّين على أسواق العمل في دول الاتّحاد الأوروبي،[٢٥] وقد استندت هذه الدّراسة إلى فرضيّتين:

الفرضيّة الأولى اعتمدت الحدّ الأدنى من طلبات اللّجوء وقدّرتها بـ ١.٢ مليون خلال العام ٢٠١٥، وذلك في المنطقة الاقتصاديّة الأوروبيّة[٢٦] بالإضافة إلى سويسرا، منهم ٧٣٠ ألفًا في ألمانيا، كما قدّرت عدد طلبات اللّجوء في الأشهر الستّة الأولى من العام ٢٠١٦ بـ ٦١٠ آلاف طلب لجوء في أوروبا منها ٣٧٠ ألفًا في ألمانيا وحدها.

و من جهة اخري، اعتمدت الفرضيّة الثّانية الحدّ الأقصى من طلبات اللّجوء وقدّرتها بـ ١.٤ مليون طلب خلال العام ٢٠١٥ في المنطقة الاقتصاديّة الأوروبيّة وسويسرا، منهم ٩٠٠ ألفٍ في ألمانيا. أمّا في الأشهر الستّة الأولى من العام ٢٠١٦، فقدّرتها بـ ١.١ مليون في أوروبا، منهم ٩٠٠ ألف في ألمانيا.

---

[23] Ibid, p.2.

[٢٤] منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي أو Organization for economic co-operation and development، هي منظمة عالمية تضم ٣٤ دولة، تُعنى بتطوير سياسات تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعوب حول العالم، عنوان صفحتها الرئيسية على الإنترنت: http://www.oecd.org

[25] Migration Policy Debate Report, Op. Cit. p 3, 4.

[٢٦] المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو European economic area، أنشأت هذه المنطقة في الأول من كانون الثاني ١٩٩٤، وهي تؤمّن حرية حركة الأشخاص، والسلع، والخدمات، ورؤوس الأموال في السوق التجاري الداخلي للاتحاد الأوروبي. كلّ الدّول الأعضاء في الاتّحاد الاوروبّي منتسبون إلى هذه المنطقة إضافة إلى أيسلندا، والنروج، وليشتنشتاين.

وقد أخذت هذه الدّراسة بعين الاعتبار توزيع اللّاجئين حسب الجنس، وفئات الأعمار، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّ عدد المهاجرين الذين سيدخلون سوق العمل الأوروبّي على أساس الفرضيّة الأولى، سيبلغ ٣٨٠ ألف عامل في العام ٢٠١٦ أي ما يعادل ما نسبته ٠.٣% من اليد العاملة، حصّة ألمانيا منها وحدها ٢٩٠ ألفًا أي ٠.٧% من سوق العمل الألماني. في المقابل، وباعتماد الفرضيّة الثّانية، ستشكّل حالات دخول اللّاجئين سوق العمل الأوروبّي ٠.٤% من سوق العمل أي مليون عامل، منهم ٤٣٠ ألفًا في ألمانيا أي بنسبة ١% من اليد العاملة الألمانيّة. وبالتّالي، وبحسب الدّراسة، فإنَّ تأثير اللّاجئين على سوق العمل محدود جدًّا ويمكن للدّول الأوروبّيّة استيعابه، لا بل إنَّ بعض الدُوَل، كألمانيا مثلًا، بحاجة إليه.

وكان قد تخطّى عدد الطّلبات التي تمّ تسجيلها في العام ٢٠١٥ المليون طلب لجوء في ألمانيا وبالتّالي فاقت هذه الأرقام توقّعات الدّراسة وفرضيّاتها. و بمقارنة الفارق بين عدد طلبات اللّجوء بحسب الفرضيّة الأولى والفرضية الثّانية في ألمانيا (١٧٠ ألفًا) مع فارق النّسب على سوق العمل الألماني (٠.٣%)، يمكن القول إنّ التّأثير النّاتج عن الزّيادة غير المتوقّعة بعدد طلبات اللّجوء سيبقى تأثيرًا محدودًا.

ويمكن لبعض العوامل أن تزيد من حدّة تأثير اللّاجئين على سوق العمل. العامل الأوّل هو أنّ الدول الّتي يتركّز فيها عملية تسجيل طلبات اللّاجئين، و خاصّةٍ مع وجود اتفاقيّة "دبلين"،[٢٧]

[٢٧] أنشئ "نظام دبلن" الخاص باللاجئين بموجب اتّفاقيّة "دبلن" الّتي أقرت يوم ١٥ حزيران ١٩٩٠، ووقعت عليها في العاصمة الأيرلندية دبلن ١٢ دولة عضوا في الاتّحاد الاوروبي، ودخلت حيز التنفيذ في ١ أيلول ١٩٩٧. وبما أن الاتّفاقيّة مفتوحة أمام جميع الدول الاوروبية فقد دخلتها لاحقا وعلى فترات مجموعة من الدّول غير الأعضاء في الاتّحاد. في ١٨ شباط ٢٠٠٣ أدخلت تعديلات على الاتّفاقيّة سُميت بموجبها "اتفاقية دبلن ٢"، وفي ٣ كانون الأول ٢٠٠٨ اقترحت المفوضية الأوروبية تعديلات إصلاحية أخرى في الاتفاقية تمت الموافقة عليها في حزيران ٢٠١٣ وأصبحت نافذة التطبيق في ١٩ تموز ٢٠١٣ تحت اسم "اتفاقية دبلن ٣". تعتبر الاتفاقية حجر الزاوية في "نظام دبلن" الإجرائي الّذي يتألف من "اتفاقية دبلن" و"منظومة (Eurodac) الّتي تقضي بإنشاء قاعدة بيانات تحوي بصمات اللّاجئين غير الشّرعيّين إلى دول الاتّحاد الأوروبي. ولا تـزال بصمة اللاجئ من هذه المنظومة إلا بانقضاء عشر سنوات عليها أو بحيازة صاحبها جنسية إحدى الدّول الأعضاء. ولذلك فإنه تؤخذ بصمات أي طالب لجوء في أول دولة يدخلها - من الدّول الموقعة على الاتفاقية-وتدرج في قاعدة البيانات المشتركة، وبالتالي يمكن تحديد ما إن كان صاحبها تقدم بطلب لجوء في دولة أوروبية أخرى غير

تعاني أصلًا ارتفاع معدّل البطالة. ففي تشرين الأوّل ٢٠١٥، بلغ معدّل البطالة في اليونان ٢٤.٩%، أمّا في إسبانيا فـ ٢٢.٣%،[٢٨] وهذه النّسبة هي الأعلى في أوروبا. أمّا العامل الثّاني فهو صعوبة إعادة اللّاجئين الغير مقبولين إلى بلادهم، وذلك لعدم جود "اتّفاقيّات إعادة" [٢٩]، ما يؤدّي إلى انخراط هؤلاء في أسواق العمل السّريّة. ويعمل الاتّحاد الأوروبي جاهدا للحدّ من تدفّق المهاجرين وتأثيراتهم السّلبيّة وقد خصّص لهذه الغاية اعتمادات ماليّة.

ج- تمويل مكافحة الهجرة[٣٠].

و يرصد الاتّحاد الأوروبي اعتمادات ماليّة بقيمة ٧ مليار يورو ما بين العامين ٢٠١٤ و٢٠٢٠ لمواجهة أزمة الهجرة غير الشّرعيّة، وقد أُدرج هذه الاعتمادات ضمن موازنته تحت بندين: البند الأوّل هو بند "اللّجوء، والهجرة، والدّمج" (Asylum, Migration, and Integration Funds (AMIF، والبند الثّاني هو بند "الأمن الدّاخلي" ((Internal Security Funds (ISF).

الّتي يوجد فيها أم لا، وفي حالة قيامه بذلك تعتبر دولة الاختصاص غير مختصة بطلب لجوئه، ويُعاد إلى الدولة الأولى الّتي بصم فيها.

[28]Unemployment rates, October 2015, Eurostat, available from: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Unemployment_rates,_seasonally_adjusted,_October_2015.png, Internet, accessed 9 December 2015

[٢٩]اتفاقية الإعادة (readmission agreement) هي اتفاقية ما بين دولة أوروبية أو الاتحاد الأوروبي ودولة مصدّرة للمهاجرين غير الشّرعيين هدفها تسهيل عملية نقل هؤلاء المهاجرين من الدول الأوروبية الى بلدهم الأصلي.

[30] European commission report, EU funding for migration and security: how it works, 14 august 2015, available from: http://ec.europa.eu/dgs/home-affairs/e-library/docs/20150814_funds_amif_fsi_en.pdf, Internet, accessed 10 December 2015

وقد بلغت الأموال المخصّصة "للّجوء، والهجرة، والدّمج" ٣.١ مليار يورو وتهدف إلى دعم جهود الاتّحاد الأوروبّي لزيادة قدرة استيعاب مراكز استقبال اللّاجئين، وتحسين مستوى خدماتها كي تتطابق مع معايير الاتّحاد الاوروبي، إضافة إلى دمج اللّاجئين في المجتمع، وفي سوق العمل، وتفعيل برامج التّرحيل لطالبي اللّجوء المرفوضين. بلغت حصّة اليونان من هذه الأموال ٢٥٩.٤ مليون يورو، أمّا إيطاليا فحصلت على ٣١٥.٤ مليون يورو، وفرنسا ٢٨٦.٦ مليون يورو.

بلغت الأموال المخصّصة لبند "الأمن الداخلي" ٣.٩ مليار يورو، وقد قسّمت إلى جزأين: الجزء الأوّل يستخدم لتمويل عمليّات مراقبة الحدود الخارجيّة للاتّحاد، أمّا الجزء الاخر فمخصّص لتعزيز قدرات الشّرطة وأجهزة الأمن لمكافحة عمليّات الإتجار بالبشر، وحماية البنى التّحتيّة الأساسيّة من خطر الإرهاب. وقد حصلت هنغاريا على ٦١.٥ مليون يورو من هذه الأموال بينما حصلت ألمانيا على ١٣٤ مليون يورو، وهو الأمر الذى يوضح بلا جدال تأثيراً على الميزانية الأوروبية بوجه عام.

٢- التداعيات السياسية والأمنية.

يعد الموقع المتميز جيوسياسياً لدول الشمال الأفريقي المطل على البحر المتوسط قرب اوروبا موقعا حيويا من المنظور الأوروبي نظراً لارتباطه بأمن اوروبا، ويجعل هذا الموقع من افريقيا هدفاً اساسياً للدول الاوروبية لضمان امن اوروبا من الجنوب. إذ يعطي هذا العامل افريقيا أهمية جيوسياسية كبيرة بالنسبة لأوروبا، بعد أن أدى انهيار بعض هياكل الدولة بعد ثورات الربيع العربي في ٢٠١١ وانتشار الفضاءات الغير محكومة الى انتشار التطرف الديني، والجماعات المسلحة. وإذ تشكل الهجرة أحد محاور التهديد للأمن في أوروبا تخشى الاخيره من انتقال الجماعات السياسية المتطرفة خاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تشهدها دول جنوب

المتوسط إذا ما استمر تسارع المد الأصولي في ظل تنامي ظاهرة الارهاب، بالاضافة الى ان التدفق المفاجئ لعدد كبير من المهاجرين قد يزعزع الاستقرار في سوق العمل في أوروبا، مما يؤدي الى زيادة البطالة والاضطرابات الشعبية ويهدد شرعية الحكومات الاوروبية.[٣١]

كما ترتبط ظاهرة الهجرة الى الاتحاد الاوروبي بعدد من القضايا مثل الإرهاب، والعنف، وتجارة المخدرات، والتجارة في البشر، والدعارة، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال. وقد تعمقت حدة المشكلات الأمنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما خلفته من هواجس أمنية لدى الأوروبيين، خاصة بعد اكتشاف ما سميت بخلية هامبورج الإرهابية التي ينتمي إليها محمد عطا أحد منفذي العملية، بالإضافة الى تفجيرات مدريد في مارس ٢٠٠٤ التي اسفرت عن مقتل ١٩١ شخصاً، وإصابة نحو ١٥٠٠ اخرين في حادث يعد الأكبر والأعمق في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وارتباط مواطنين مصريين ومغاربة وتونسيين بهذا الحادث، بعضهم ممن يقيمون في اسبانيا والاخرون في ايطاليا، وكذا الإعلان عن القبض على بعض عناصر القاعدة فيما سمي بخلية ميلانو في إيطاليا. وقد أدت هذه الأحداث الى اتخاذ العديد من الإجراءات التقييدية تجاه الجاليات الأجنبية خاصة الاسلامية والعربية ومراجعة الموقف تجاه قضايا اللجوء والهجرة خاصة غير المشروعة.[٣٢]

كما أن تعدد الجاليات في أوروبا كان مساراً للصدام بين مجموعات سياسية واجتماعية مختلفة خاصة مع ارتباط هذه المجموعات بعدد من الأحداث والصراعات الدولية والإقليمية، مثل موقف الأكراد المنتشرين في أوروبا خاصة في ألمانيا وبلجيكا تجاه قضية اعتقال تركيا لعبد الله

[٣١] د. نورا ماهر، "أمننة الهجرة.. السياسات الأوروبية والدورالمصرى"، **السياسة الدولية**، عدد ٢١٧، يوليو ٢٠١٩، ص ٤٩.

[٣٢] ويشار في هذا الصدد الى حادث مقتل المخرج الهولندي فان جوخ على يد شاب مغربي في ٥ نوفمبر ٢٠٠٤ بسبب اخراجه فيلماً يسيء للإسلام وهو الامر الذي أخرج الصراع الكامن حول المفاهيم والمعتقدات الدينية الى ساحة المواجهة المادية المباشرة، وقد أدى هذا الحادث الى تصاعد اعمال العنف تجاه بعض المساجد الاسلاميه والمشاعر المعادية تجاه المهاجرين خاصة من دول الشرق الاوسط.

أوجلان، وموقف العرب والمسلمين في أوروبا تجاه الأحداث في العراق وفلسطين، وما تبعها من مناوشات ومصادمات وعداءات متبادل مع الجاليات اليهودية، واعتداءات على المعابد اليهودية والمساجد الإسلامية[٣٣].

وقد أدى تزايد اعداد المهاجرين في اوروبا الى تنامي النزعات اليمينية المناهضة للأجانب، ووجود العديد من التيارات السياسية والأحزاب المتطرفة التي تضع قضايا الهجرة على رأس أجندتها السياسية،[٣٤]وقامت هذه التيارات بحملات للحد من الهجرة والمطالبة بسن تشريعات لإدماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية وفق النظم والقوانين والأعراف والتقاليد الأوروبية وتجديد قوانين اللجوء.[٣٥]

ومن العوامل الرئيسية التى تؤثر فى حجم الهجرة الخارجية المعاملة التفضيلية للجاليات المختلفة فى دول الاستقبال، وتنتج المعاملة التفضيلية فى دول الاستقبال للدول المصدرة للعمالة تقديم الدعم السياسى لجالياتها فى الخارج، وفى مساعدتها فى الحصول على أفضل شروط للعمل، ويتحقق ذلك للجاليات التى تحصل على المعاملة التفضيلية بالطبع على حساب الجاليات الأخرى عادة، والحصول على معاملة تفضيلية يتحقق على أساس قوة، وعمق العلاقات السياسية بين الدول المستقبلة للمهاجرين، والدول المصدرة للعمالة المهاجرة.[٣٦]

---

[٣٣]انظر فى ذلك: وايرن تومبسون، **مشكلات السكان**، (ترجمة) راشد البراوى، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ٧٤٤.

[٣٤]مثال ذلك تيار فلاميش بلوك في بلجيكا، والحزب القومي البريطاني وحزب الشعب الدنماركي و الجبهه الوطنيه الفرنسيه التي يتزعمها لوبان وحزب رابطة الشمال في إيطاليا وحزب الشعب السويسري.

[٣٥]ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبى"، مرجع سابق، ص ١٩١.

[٣٦]انظر فى ذلك: مخلوف فضة، " أثر الهجرة غير الشرعية على السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي"، **رسالة ماجستير**، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربى بن مهيدى، ٢٠٢٢.

٣- التّداعيات الديموغرافية

إن الأثر الدّيموغرافي للهجرة غير الشّرعيّة متوقف علي تصرّف المجتمعات الأوروبّيّة الأصليّة. فاستمرار معدّل الخصوبة لديهم على ما هو عليه الان سيؤدّي حتماً إلى تغيير وجه أوروبا في أواخر القرن الحالي، أمّا إذا ما استطاعت هذه المجتمعات من زيادة معدّل الخصوبة لديها، وهو ما تحاول الدُوَل الاوروبية تّشجيع مواطنيها عليه حالياً، فإنّه في أكثر الافتراضات موضوعية، ومع الأخذ بعين الاعتبار هجرة حوالى مليون شخص سنويًّا إلى أوروبا حتى العام ٢٠٥٠، ستصبح نسبة المواطنين الأوروبيّين المسلمين نسبة ثابتة تقدّر بحوالى ١٦% من سكان الاتحاد الأوروبي.

حيث أن معدّل الخصوبة[٣٧] هو في انخفاض عالمياً، لكن على الرغم من ذلك فهو يبقى في العديد من الدول، بخاصّةٍ الدول النّامية منها، أعلى من ٢.١ وهو الحدّ المطلوب لعدم تناقص السّكّان. في الدول العربيّة مثلًا، انخفض من ٤.١ في العام ٢٠٠٠ إلى ٣.١ حالياً[٣٨]، أما في

[٣٧] رقم يدلّ على عدد الأولاد الّذين تنجبهم إمرأة واحدة. بغية تجدّد سكّان دولة ما دون تزايد أو تناقص يجب أن يكون هذا الرقم بحدود ٢.١.

[٣٨] وفق إحصائيات مكتب الإحصاء الأوروبي Eurostat في الأول من يناير 2018 ، نحو 512.4 مليون نسمة . ومثّلت الفترة العمرية (يوم حتى، 14عاماً) ما نسبته 15.6 في المئة من سكانه، بينما مثّل الأشخاص الذين يعتبرون في سن العمل(15إلى 64 عاماً) ما نسبته 64.7 في المئة، ومثّل كبار السن ممن بلغوا 65 عامًا فأكثر ما نسبته 19.7 في المئة، وزادت النسبة الأخيرة بنحو 0.3 في المئة مقارنة بعام2017، و2.6في المئة مقارنة بعام 2008 في جميع دول الاتحاد.

كانت النسبة الأعلى من الشباب من إجمالي عدد السكان في دول الاتحاد في عام 2018 في أيرلندا (20.8في المئة)، في حين سجّلت إيطاليا أدنى نسبة (13.4 في المئة)، وبلغت النسبة في ألمانيا (13.5في المئة). أما فيما

الولايات المتحدة فسجّل ٢.٠٩ في العام ٢٠١٥.[٣٩] وقد ينخفض معدّل الخصوبة عن ٢.١ في جميع دول الاتّحاد الأوروبي. فقد انخفض هذا المعدّل من ٢.٦٦ في بداية حقبة السّتينات من القرن الماضي إلى ١.٥٥ حالياً. و كانت أدني نسبة سجّلت في البرتغال (١.٢١) بالمقابل أعلى نسبة سجّلت في فرنسا كانت (١.٩٩)، أمّا في ألمانيا فقد بلغت النسبة ١.٣٩ وفي بريطانيا كانت ١.٨٣. بالتّالي، فإنّ عدد سكّان أوروبا في يسير في منحني منخفض، وهو حاليًّا ٥٠٦ مليون ومن المتوقّع أن ينخفض الي ١١% بحلول عام ٢٠٥٠ في حال عدم إيجاد الحلول المناسبة لعلاج هذه الظاهرة[٤٠].

ويوجد عاملان يساعدان على زيادة النمو السّكاني و هما "النّموّ الطّبيعي للسكان"[٤١] والهجرة. و تحاول أوروبا تحفيز النمو الطبيعي بإكثار الولادات عبر إجازات الأمومة الطّويلة والمساعدات الماليّة بحسب عدد الأولاد[٤٢]. لكنَ هذا الإجراء، وفي حال نجاحه، لن تَظهر نتائجه سوى على المدى البعيد. أما على المدى القريب، فالهجرة هي أسرع الحلول، فبحسب المفوضية الأوروبية تحتاج أوروبا إلى ١.٥ مليون مهاجر سنوياً حتى العام ٢٠٥٠ لسدّ النّقص المتوقّع ان يحدث في عدد السكّان (انظر الشكل رقم ٦).

يتعلق بنسبة الأشخاص الذين بلغوا 65 عاماً فأكثر من إجمالي السكان، فقد حصلت إيطاليا على أعلى نسبة (22.6في المئة)، ثم اليونان (21.8 في المئة)، أما أدنى نسبة فكانت في أيرلندا (13.8 في المئة).

[39] The world total fertility rate, available from: http://www.geoba.se/population.php?pc=world&type=010&year=2014&st=rank&asde&=page=1, Internet, accessed 12 December 2015

[40] Demography report, op.cit. p 12.

[٤١] النمو الطبيعي للسكان = عدد الولادات – عدد الوفيات.

[٤٢] في المانيا على سبيل المثال تدفع الحكومة حوالي ١٦٠ يورو للطفل الأول، ومثلها للطفل الثاني، ونحو ٢٠٠ يورو للطفل الثالث، الشيء ذاته يحدث في إيطاليا التي بدأت بتطبيق برنامج " تشجيع النساء على الولادة ورعاية الأطفال".

الشكل ٣٦[٤٣]- بيان البلدان العشرين الرئيسية التي شهدت أكبر تغير سكاني نسبي في أوروبا 2009-2019،

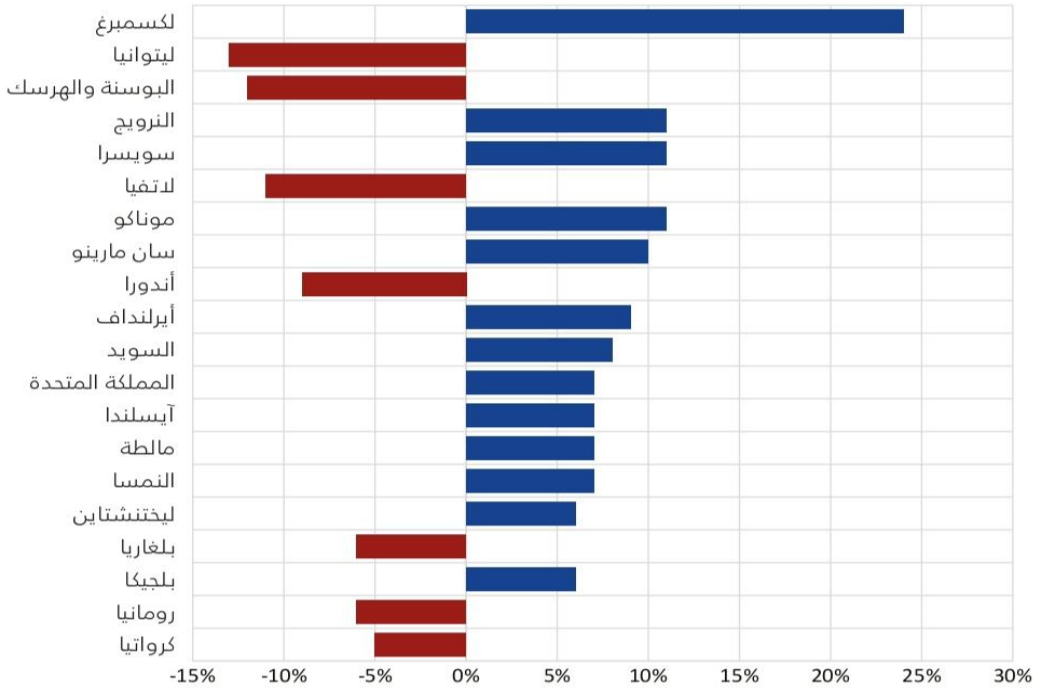

المصدر: : UN DESA, 2019c.

ولكن لان غالبيّة المهاجرين غير الشّرعيّين الّذين يصلون إلى أوروبا هم من المسلمون، فيدفع ذلك الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة إلى مناهضة الهجرة خوفًا على الهويّة الدينية المسيحيّة لأوروبا. و في دراسة أعدّتها الباحثة[٤٤] Loran Karolyn حول تأثير الهجرة غير الشّرعيّة على ديموغرافيّة أوروبا، وتحديدًا على أعداد المسلمين، تبيّن ما يأتي:

[٤٣] من المهم الإشارة إلى أن من الأرجح أن يحدث أكبر التغيرات السكانية النسبية في الفترة من 2009 إلى 2019 في البلدان القليلة السكان نسبياً.

[44] Karoly Lorant, The Demographic Challenge in Europe, Brussels, April 2005, pp 3-5.

- أن معدّل الخصوبة للأوروبيّين المسيحيّين هو حوالى ١.٥٥، في المقابل هو ٢.٧ لدى المسلمين المقيمين في أوروبا وللمهاجرين غير الشرعيين. وبناءا علي ذلك فإن عدد سكّان أوروبا لن يتغيّر بحلول العام ٢٠٥٠، إذ إنَّه من المتوقّع أن يزيد علي نحو ٤ ملايين نسمة إما هذه الزيادة فستكون حصيلة انخفاض ٧١ مليون من المسيحيّين، وازدياد حوالى ٧٥ مليون من المسلمين، عندها سيشكّل المسلمون حوالى ٢٠% من عدد سكان أوروبا مقابل ٦% حالياً . و إذا استمرّت هذه الأنماط، بمعدّل خصوبة مرتفع لدى المسلمين وأعداداً كبيرة من المهاجرين، إلى نهاية القرن فإنَّه من المتوقّع أن ينخفض عدد المسيحيّين إلى ١٠ % من إجمالي عدد السكّان في القارة الاوروبية.

وتؤكد الإحصائيات أن إسبانيا ستسجل أعلى معدل زيادة في تَعداد المسلمين فيها من بين دُوَل الاتحاد الأوروبي؛ حيث سيرتفع العدد فيها من ١.٦ مليون نسمة حاليًّا إلى نحو ٤ ملايين في ٢٠٥٠، وعلى الرغم من التزايد المتسارع للمسلمين في إسبانيا فإنها حاليًّا تحتل المركز الرابع عشر بين دول الاتحاد من حيث عدد أبناء الجالية المسلمة.

وتتصدر قائمة الدول ذات النسب العالية للمسلمين قبرص وبلغاريا وهما المتاخمتان لتركيا – وتعقبهما فرنسا وبلجيكا ثم ألمانيا. ومن المتوقع أن تحتلَّ السويد وبلجيكا وبريطانيا المراكز الأولى في غضون ٣٠ عامًا، و رغم أن السويد حاليًّا تلي إسبانيا في قائمة الترتيب. وبلا منازع تشغل ألمانيا المركز الأول حاليًّا، تليها فرنسا وبريطانيا، وطبقًا لتوقعات "بيو" فإن المملكة المتحدة سوف تصل إلى المركز الأول، تليها فرنسا ثم ألمانيا، بحلول ٢٠٥٠.

On:https://www.europarl.europa.eu/inddem/docs/papers/The%20demographic%20challenge%20in%20Europe.pdf

-لا يمكن غضّ الطرف عن السّيناريو السّابق تمامًا، لان هذا السيناريو يفتقد إلى بعض الواقعيّة. فمعدّل الخصوبة ينخفض في جميع أنحاء العالم كافّة، حتّى في البلدان ذات الأغلبيّة المسلمة، وبالتالي فمن الواقعيّ القول إن معدل الخصوبة لدى المسلمين في أوروبا سينخفض إلى ٢.١% (المعدّل الّذي يعطي ثباتًا في عدد السكّان)، إضافةً إلى أنّه وفق تقديرات الأمم المتّحدة، فإنّ ظاهرة الهجرة ستنحسر بشكل كبير بحلول العام ٢٠٥٠. في هذه الحالة، آخذين بعين الاعتبار هجرة ١.٢ مليون نسمة سنويًّا حتّى العام ٢٠٥٠، فإنّ عدد المسلمون في أوروبا سيثبت على ٨٠ مليون. أما المسيحيون، فسيتناقصون بنسبة ١% سنوياً، إلّا إذا تمكّنوا من تحقيق معدّل خصوبة ٢.١، عندها سيشكّل المسلمين نسبة ثابتة تقدر بـ ١٦% من سكّان أوروبا.

ج-يشكل المهاجرون حاجة اقتصاديّة ملحة للدول الأوروبية لا يمكن لمناهضي الهجرة إنكارها، لكن الآراء تختلف حول المهاجرون من وجهة النظر الدّيموغرافية حيث يرى البعض أنهم قنبلة ديموغرافية موقوتة ستغير الهوية المسيحية لأوروبا، فيما يري البعض الآخر أنهم بحاجة لديموغرافية جديدة في وجه تناقص السكان والشيخوخة الأوروبية. ينسحب اختلاف الرأي هذا على وجهة النظر الأمنية.[٤٥]

٤- التداعيات الاجتماعية.

بالنظر الى تعدد الخلفيات الثقافية والاجتماعية والحضارية للمهاجرين القادمين الى الاتحاد الاوروبي فإنه تثار دائماً المشكلات المتعلقة باندماج المهاجرين في المجتمعات التي يعيشون فيها، خاصة بالنسبة للجيل الأول من المهاجرين، وكذا مشكلة الحفاظ على الهوية خاصة بالنسبة لأبناء المهاجرين.

وتنبع مشكلات الاندماج من عدد من العوامل مثل السياسات التمييزية التي تمارس ضد المهاجرين على أساس اللون او الدين، خاصة المهاجرين ذوي الخلفيات الافريقية والعربية

[٤٥] رولان مرعب، " تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا وأبعادها"، **مجلة الدفاع الوطني، العدد ٩٨ - تشرين الأول ٢٠١٦.**

والاسلامية، وكذا المشكلات المتعلقه باللغة خاصة بالنسبة للأشخاص القادمين حديثاً الى بلدان المهجر، هذا بالإضافة إلى الاختلافات الثقافيه والحضارية بين المهاجرين ومواطني الدول الأصليين، وكذا ضعف المستوى المهاري والمهني لقطاع عريض من المهاجرين، والميراث الطويل من الحساسيات العرقية والدينية خاصة بالنسبه للمهاجرين الأتراك والعرب. كما يشار في هذا الصدد إلى كبر حجم الجاليات العربية والإسلامية في بعض البلدان الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا، حيث يثير البعض قضية عدم اعتراف نحو ١٣ دولة أوروبية بالدين الإسلامي على الرغم من وجود ١٦ دولة أوروبية يحتل فيها الدين الإسلامي على سبيل المثال المرتبة الثانية من حيث عدد معتنقيه.

كما أن ضعف المستوى الاقتصادي لقطاع كبير من المهاجرين يجبرهم على العيش في أحياء منفصلة في مجموعات كبيرة، مما يحد من اندماجهم في مجتمعات المهجر، حيث ان هناك ثمة نزوعاً لدى المهاجرين الى التمركز في مدن محددة خاصة في العواصم والمدن الصناعية كما هو الحال في برلين، وباريس، ولندن، وامستردام، وبروكسل، وميلانو، ومرسيليا، كما تكون احياؤهم في الغالب مغلقة ومنفصلة عن مسار الحياة الاعتيادية لبقية المجتمع الأوروبي وانتشار الطابع المحلي في السلوك والمعيشة.

وترتكز السياسات الأوروبية الخاصة بإدماج واستيعاب المهاجرين على قواعد عامة تتمثل في تعليم اللغة، والتعليم والتوجيه المدني، والتدريب المهني للتأهيل لسوق العمل، فعلى سبيل المثال يهدف برنامج سقراط التعليمي الذي دشنه الاتحاد الأوروبي الى جعل فرص التعليم طويله الأمد متاحة على نطاق واسع للمواطنين في أوروبا. وتم من خلال هذا البرنامج دعم بعض البرامج الخاصة بالاحتياجات التعليمية لأبناء المهاجرين لإدماجهم في المجتمع المدني، وتختلف هذه السياسات بالطبع بين دوله واخرى، وكذا تبعية تنفيذها بين وزارات الداخلية احياناً، ووزارات الشؤون الاجتماعية أحياناً اخرى.

خاتمة:

لقد أتضح لنا أن قضية الهجرة غير الشرعية من القضايا المعاصرة والشائكة لتعديها أقاليم الدول وحدودها، مما فرض على المجتمع الدولي إيجاد حلول تتوافق مع طبيعة الظاهرة في خلق التوازن بين حق الدولة في حماية إقليمها من الاعتداءات من جهه واحترام حقوق المهاجرين وإن كانوا غير شرعيين باعتبار أن حقهم في الحياة وسلامتهم الجسدية مكفولة بمقتضى أحكام القانون الدولي، إلا أن هذه المعادلة لم تتحقق أثر تصاعد الأوضاع السيئة التي تعيشها الدول النامية خاصة الدول ذات الإمتداد الجغرافي القريب من الأتحاد الأوروبي، هذا الأخير استحدث آليات أمنية تكفل حماية حدوده، وسن ترسانة قانونية للتصدي للهجرة، مع انتقاء الهجرة ذات الكفاءات العلمية.

ولقد توجت هذه السياسة بفتح حدود دول الأتحاد الأوروبي داخلياً وعزلها خارجياً من خلال عقد الاتفاقيات، والتي بلورت ضرورة إنشاء أجهزة أمنية تكفل تحقيق هذه الخيارات، وتسعى إلى تعقب مسالك ووسائل المهاجرين غير الشرعيين والقضاء عليها. كما أن دول القبول تعتمد غالباً سياسات مخططة في طريقة التعاطي مع العمالة الوافدة من خلال ضبط الإحتياجات الوطنية لها حسب القطاعات ونوعية وطبيعة الأنشطة.

وتجدر الإشاره إلى أن سياسات تشغيل اليد العاملة الوافدة تأخذ بعين الاعتبار أيضاً أبعاداً أخرى قد تبدو بعيدة عن المقتضيات الإقتصاديه بعضها سياسي وبعضها حضاري وبعضها الآخر ديني بحيث يفضل بعض المهاجرين على غيرهم، ومثال ذلك أن دول الأتحاد الاوروبي فتحت حدودها للمهاجرين من أوروبا الشرقية بعد انهيار الأنظمه الإشتراكيه نظراً لوحدة الدم والجغرافيا والتاريخ والحضارة.[٤٦]

[٤٦] انظر فى ذلك: محمد زهير عبد الكريم، "سياسات دول الاتحاد الاوروبى تجاه قضية الهجرة غير الشرعية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد ١٩، ٢٠٢٠.

وترتيباً على ما سلف فإن التعاطي الأوروبي مع ملف الهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية خصوصاً تغلب عليه المعالجات الأمنية الردعية سواء على مستوى القوانين الوطنية أو الاتفاقيات الدولية، والحال أنه توجد مساحة أخرى مهملة أو متغافل عنها وهي مساحة معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور أحكام القانون الدولي لحقوق الانسان.

وربما تقع المسؤولية الأولى لأزمة الهجرة غير الشرعية بالأساس على الدول الأوروبية التي أغلقت أبوابها أمام الهجرة الشرعية النظامية، بحيث لم يعد هناك منفذاً لحلم الوصول سوى عبر الطرق غير المشروعة فإيطاليا مثلاً لم تعد تفعل الإجراءات المنظمة للهجرة مع مصر التي كانت تخصص سنوياً، بل وصل الأمر إلى تعمد بعض الدول الأوروبية ترك المهاجرين يواجهون الغرق في مياه البحر المتوسط وهو ما أعلنته صحيفة الأندبندت البريطانية، وقد انتقدت استمرار حالات الغرق المرعبة للاجئين على الشواطئ الجنوبية لأوروبا وطالبت المجتمع الدولي– وبريطانيا بصفة خاصة باتخاذ المزيد من الإجراءات الفعالة لتجنبها.[٤٧]

ولقد استشهدت الصحيفة بموقف رئيس جمعية "سي واتش" الألمانية حين قال: "أن الأتحاد الأوروبي يترك الناس يغرقون عمداً في البحر المتوسط برفضه إنشاء وسيلة قانونية للمرور الآمن، وعدم توفير الموارد الكافية للإنقاذ البحري"، ورأت الصحيفة ان هذا الأمر لا يجوز التسامح فيه، ومع ذلك تتسامح فيه حكومات أوروبا لأنها تبدو فاقدة للإرادة السياسية في التعامل مع قضية الهجرة غير الشرعية. ولازالت حتى الان تتوالى اللقاءات بينهم لزيادة السياسات

[٤٧] انظر فى ذلك:
Stéphane de Tapia, New patterns of irregular migration in Europe, **Seminar report**, Council of Europe, 12 and 13 November 2020.

التى تمنع دخول هؤلاء المهاجرين الى الاراضى الاوروبية، وقد كانت النمسا وهولندا وبلجيكا وأيرلندا والدنمارك من بين ٢٧ من القادة الوطنيين الذين اجتمعوا في بروكسل للاقتراح عن السياسات الجديدة المتبعه فى ذلك الشأن.[٤٨]

وأسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

- كشفت الدراسة عن أن الدول الأوروبية لها دورا في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية نتيجة للسياسات التي اتبعتها لخدمة مصالحها في الاعتبار الأول، لذا يجب أن تشترك دول ضفتي المتوسط مع الدول المصدرة للهجرة في رفع المستويين الاقتصادي والاجتماعي لسكان الدول المصدرة للهجرة وإقامة مشروعات تنموية في تلك الدول يكون من شأنها خلق المزيد من فرص العمل.

- ضرورة التحرك والتعاون الجاد بين الدول الأوروبية و خاصة إيطاليا، فرنسا، اليونان، والدول المصدرة للهجرة من أجل إحداث تنمية مستدامة في تلك الدول، مما يسهم بصورة مباشرة في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- تعد الهجرة الدولية (والهجرة غير الشرعية خصوصًا)، نتاج المشكلات الاقتصادية، حيث تشكل الدوافع الاقتصادية أبرز مسببات الهجرة، ولا شك أن ذلك يعزو إلى تدني الوضع الاقتصادي في الدول المصدرة للمهاجرين، التي تشهد قصوراً في عمليات التنمية، وقلة فرص العمل، وانخفاض الأجور.

[48] GABRIELA BACZYNSKA, EU LOOKS TO TIGHTEN BORDERS TO KEEP UNWANTED MIGRANTS AWAY, **RUTERS**, FEBRUARY 9, 2023.

- صعوبة تحديد حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظراً للطبيعة غير الرسمية، التي تتم بها لاعتبارها هجرة سرية وغير قانونية، فهي غير مسجلة، وغالباً ما تتفاوت التقديرات التي تقدمها الجهات المختلفة لأعداد المهاجرين غير الشرعيين، وذلك لأن هناك أنماطًا وصوراً متعددة.

- باتت الهجرة غير الشرعية من الظواهر الخطيرة التي تهدد أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين.
- قواعد القانون الدولي تعطي للدول الحق في تنظيم حدودها وممارسة سيادتها الإقليمية، بما يضمن سلامة أراضيها وأمنها القومي.

- أن التصدي للهجرة غير الشرعية ليست مسؤولية بلدان الجنوب وحدها والتي لا يمكنها بمفردها حراسة الحوض المتوسطي من التسللات التي لم يعد أبطالها من سكان بلدان المنطقة فقط، بل إنها أساساً من أكبر مسؤوليات البلدان الاوروبيه في شمال المتوسط والتي تنصلت او كادت ان تنسلخ من دورها التنموي تجاه بلدان الجنوب واتجهت الى البلدان حديثة الانتماء الى الأتحاد الأوروبي.

المراجع

اولاً: المراجع العربية

الكتب:

١- د. محمد معمر، "حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية وأسبابها"، فى كتاب المؤتمر الدولى: **ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)**، المانيا- برلين، ١٧-١٨ اكتوبر ٢٠١٩.

التقارير السنوية:

٢- **التقرير الإستراتيجى الإفريقى ٢٠٠٧/٢٠٠٨**، "الهجرة الدولية الافريقية: الهجرة غير المشروعة واللاجئين"، الإصدار الخامس، اكتوبر ٢٠٠٨.

الدوريات والرسائل:

٣- حنان ابو سكين، "آليات تعامل الدول الاوروبية مع الهجرة الغير شرعية"، المجلة الاجتماعية القومية، العدد ٢، مايو ٢٠٢٠.

٤- سالى محمود عاشور، "حدود تأثير الهجرة واللجوء فى النهوض الإفريقى"، **السياسة الدولية**، العدد ٢١٦، ابريل ٢٠١٩.

٥- رولان مرعب، " تداعيات الهجرة غير الشّرعيّة على أوروبا وأبعادها"، **مجلة الدفاع الوطني**، العدد ٩٨ - تشرين الأول ٢٠١٦.

٦- محمد زهير عبد الكريم، "سياسات دول الاتحاد الاوروبى تجاه قضية الهجرة غير الشرعية"، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، العدد ١٩، ٢٠٢٠.

٧- مخلوف فضة، " أثر الهجرة غير الشرعية على السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي"، **رسالة ماجستير**، منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربى بن مهيدى، ٢٠٢٢.

٨- د. نادية ليتيم، د. فتيحة ليتيم، "البعد الأمنى فى مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا"، **السياسة الدولية**، ١٨٣، يناير ٢٠١١.

٩- ناصر حامد، "إشكاليات الهجرة إلى الإتحاد الأوروبى"، **السياسة الدولية**، العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥.

١٠- د. نورا ماهر، "أمننة الهجرة.. السياسات الأوروبية والدورالمصرى"، **السياسة الدولية**، عدد ٢١٧، يوليو ٢٠١٩.

١١- وارسو، "زيادة الهجرة غير الشرعية لأوروبا عبر المتوسط"، **تقرير دولى**، يونيو ٢٠٢٣.

الندوات والمؤتمرات والأبحاث:

١٢- د. محمد معمر، "حجم وتيارات الهجرة غير الشرعية وأسبابها"، **المؤتمر الدولى**، برلين، ط. أولى، ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Documents:

1- Global Migration Data Analysis Center ; **Migrant deaths on the rise on the US- Mexico border**,UKgoverment 08/2017.

2- Marie Mc Avliffe , Frank Laczko:**Migrant Smuggling Data and Research,** International Organization for Migration, Switzer land 2018.

3- David Joni, "Facilitation of Illegal Immigration", Council of the European Union ،20 Jan 2022.

Books:

3- KarolyLorant, the demographic challenge in Europe, April 2005.

4- Matteo Villa, **The Future of Migration to Europe**, Ledizioni LediPublishing, Milano – Italy, 2020.

Reports:

5- A group of researchers, **Migration 2022: key events and priorities for Europe**, international centre for migration policy development, Vienna, 2023.

6- GABRIELA BACZYNSKA, EU LOOKS TO TIGHTEN BORDERS TO KEEP UNWANTED MIGRANTS AWAY, RUTERS, FEBRUARY 9, 2023.

7- International Organization for Migration: **World Migration Report 2018**, the Un migration Agency, Switzer land december 2017.

8- **Migration policy debate report**, How will the refugee surge affect the European economy, Organization for economic co-operation and development, November 2015.

9- Stéphane de Tapia, New patterns of irregular migration in Europe, **Seminar report**, Council of Europe, 12 and 13 November 2020.

Periodicals:

10- Adil Najam, "A negotiation strategy for the south", **South Letter**, no. 24, Autumn- winter 1995.

11- Nikolay Doychinov: **Migration Flows to Europe2017**,Displacement Tracking Matrix, January2018.

Articles Online:

12- Deporting migrants since 2000, 18 June 2015, available from: http://news.yahoo.com/europe-spends-11-3-bn-euros-deporting-migrants-064015082.html, Internet, accessed 9 December 2015.